مجلة العلوم السياسيّة

اسم المقال: استراتيجية نشر التطرف واثرها في دور مصر الإقليمي
اسم الكاتب: د. الشيماء محمد محمود حسن
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/339
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 07:48 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم السياسيّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

استراتيجية نشر التطرُّف وأثرها في دور مصر الإقليمي

د. الشيماء محمد محمود حسن(*)

الملخص:

جاءت أهمية الدراسة وأهدافها كمحاولة لفهم منهجية نشر الفكـر المتطـرف وأسباب المقبولية المجتمعية التي تجعل الشباب يعتنقون هذا الفكر، وإلقاء الضـوء على مدى أثر تلك الظاهرة في الدور الإقليمي لمصر، وتدارس السبل والمعـايير الاستراتيجية التي تركز عليها الدولة المصرية في التحصين والوقاية مـن ظـاهرة التطرف.

الكلمات المفتاحية: التطرف، التقبل الاجتماعي، الشباب، المكارثية، الراديكاليةّ، الشرطة المجتمعية.

مقدمة:

شهدت السنوات الماضية تغييرات في الساحة السياسية والأمنية والاستراتيجية في الشرق الأوسط؛ نتجت عنها بروز ظاهرة التطرف التي أصبحت كواحدة مـن أكثر القضايا تعقيداً وإثارة للجدل في العالم، حتى صارت قضية العالم الأولى، التي أمتدت تداعياتها إلى منطقة الشرق الأوسط والتي منها مصر محل الظاهرة؛ نظـرا لخصوصية هذه المنطقة وموقعها بالنسبة للدور المصري بوصفها دائرة مركزية له، فقد تعددت الرؤى وتنوعت التوقعات حول استراتيجية نشر التطرف وأثـره في

(*) دكتوراه الفلسفة في العلوم السياسية، استاذ مساعد في جامعة الملك فيصل (الأحساء، المملكة العربية السعودية)

مستقبل هذا الدور الإقليمي، مما أضحى التصدي للتطرف محور تحالفات بين كثير من دول العالم ومنها مصر.

يعد تحدي التطرفين لمصر، من أكثر القضايا إثارة للجدل والاهتمام من الباحثين والنخب الفكرية بعد اندلاع ثورة ٣٠ يونيو/ حزيران ٢٠١٣، فنمو الظـاهرة وانتقالها إلى أطوار وأشكال جديدة، ربما لم تكن موجودة من قبـل، يـدعونا إلى قراءة أكثر عمقاً، بعيداً عن التبسيط الذي قد يخل بالتحليـل الـدقيق لتلـك الظاهرة. إذ تناسلت الدراسات والكتابات حول التطرف والإرهـاب في العـالم خلال العقد الأخير وعلى رأسها تنظيم القاعدة وما يرتبط بهـا مـن جماعـات متطرفة. وهذه الدراسات ركزت على منطقة الشرق الأوسـط وتحديـدا دول المنطقة العربية التي منها مصر على وجه الخصوص. وفي حالة الأخيرة فهي قليلة نسبيا ولكنها بدأت تلفت الأنظار عند اندلاع ثورة ٣٠ يونيو/ حزيران ٢٠١٣، والقضاء على حكم الأخوان المسلمين والجماعات الجهادية المناوئة لها، التي تهدد بنشر التطرف في مصر.

وغالبا ما تنطلق هذه الكتابات والدراسات من مفاهيم أمنية أساسـا بحكـم أن الكثير من الدراسات من هذا النوع تمولها معاهد للدراسات الاستراتيجية مرتبطة بهيئات عسكرية واستخباراتية ترسم مسبقا النتائج والأهداف المرجو تحقيقهـا أو تبريرها أحيانا.

لكن هذه الدراسة تختلف عن هذه الدراسات والكتابات ويخرج عن هذا التصور، وهي من الدراسات القليلة التي تركز على الوزن الاستراتيجي والسياسي لمصر في المنطقة، ومحاولة التمدد الإرهابي والفكر المتطرف فيها.

ولعل الظاهرة التي تعرضت لها الدراسة تعتبر من أخطر القضايا اليوم وأكثرهـا تعقيدا وتركيبا، بل تعاظمت وكبرت حتى بلغت المستوى العالمي، فلم يعد ينجو منها أحد بقدر أو بآخر، إذ لم تقتصر العولمة على الاقتصاد والتجارة بـل امتـد

تنميطها ليشمل كل شيء، وفي مقدمة ذلك عولمة العنف والتطرفوالإرهاب الـتي يراد الارتفاع بمواجهتها إلى مسميات الحرب العالمية الثالثة، إذ أصـبح القلـق والخوف النفسي قدرا إنسانيا مشتركا على مستوى العالم، مما يدعو إلى الارتياب في اختيار أرض المنطقة العربية لتكون هي الميدان والمحل والممول ومقدم الضحايا، وكأن العنف والتطرف بات حكرا على بلاد العرب والمسلمين وشباب المسلمين وحتى دين المسلمين.

من هنا أضحت ظاهرة التطرف على حد سواء خاصة بين الشباب –الذي يمثـل عصب المجتمع ومستقبله - من الظواهر الجديرة بالبحث والدراسة أملاً في قراءتها أكثر عمقاً، بعيداً عن التبسيط الـذي قـد يخـل بالتحليـل الـدقيق لتلـك الظاهرة،ورصدها وتحديد جوانبها وأبعادها وعواملها المختلفة للوقوف على سبل مواجهتها وتحجيمها لضمان مزيد من الأمن والاستقرار لمصرولدورها الإقليمي في المنطقة الذي بدأ يتراجع مع حقبة حكم الأخوان المسلمين للبلاد.

لذا نقدم من خلال هذه الدراسة محاولة لفهم منهجية نشر الفكرالمتطرف وأسباب المقبولية المجتمعية التي تجعل الشباب يعتنقون هذا الفكر، ذلك بـالتعرف علـى أسباب هذه الظاهرة والأبعاد الشاملة لها وتشخيص المشكلة بصورتها الحقيقيـة، ودراسة المتغيرات والتحديات والأبعاد الجديدة التي بدأت تأخذها. وإلقاء الضوء على الوزن الاستراتيجي لمصر ومدى أثر تلك الظاهرة على دورهـا الإقليمـي، وتدارس السبل والمعايير الاستراتيجية الكفيلة بالقضـاء علـى التطرفـالفكري والعمليات والأنشطة الإرهابية مع إبراز الدور الإقليمي الذي تقوم به الدولـة المصرية في التحصين والوقاية من ظاهرة التطرف.. وعليه يمكن بيان أهمية هـذه الدراسة، ارتكازاً إلى التساؤل البحثي الذيطرحته المشكلة البحثية هنـا، والـتي ستحاول هذه الدراسة الإجابة عليها، والذي يدور في الآتي:

س. ما هي منهجية نشر الفكر المتطرف وأسباب المقبولية المجتمعية التي تجعل الشباب يعتنقون هذا الفكر؟ ولماذا يحاول الارهاب التمدد في مصر، وماهي أساليب التمدد؟ وكيف سيؤثر ذلك على دور مصر الإقليمي؟.

وعلى ضوء ذلك جاءت الدراسة لتتناول هذا الموضوع الشائك ويحتوي على أربعة مباحث إضافة إلى مقدمة وخاتمة وتوصيات نأمل أن نكون قد أوفينا الغرض من ذلك.

إذ سلطة الضوء فيالمبحث الأول منهجية نشر الفكرالمتطرف، من إذ أسباب المقبولية المجتمعية التي تجعل الشباب يعتنقون هذا الفكر.

أما المبحث الثاني فقد ركز على المتطرفين الجُدد وأساليبالتمددالإرهابي في مصر بعد ثورتي ٢٥ يناير، و٣٠ يونيو.

في حين ركزالمبحث الثالثمدى تأثير الظاهرة على الدور المصري الإقليمي في المنطقة.

بينما يتناول المبحث الرابع والأخيرالوفاية من التطرف: تركيز استراتيجي على الجهود المصرية الرامية إلى التصدي للتطرف.

المبحث الأول: منهجية نشر الفكر المتطرف

يقال عن النظرية النسبية لآينشتاين: "إن الشيء الوحيد الذي يجعلها صعبة الفهم هو سهولتها!"، عندما ننظر إلى ظاهرة التطرف تبدو سهلة ممتنعة، تبدو سهلة من إذ دلالتها اللغوية، صعبة عند التفكير في المنهجيةوالدوافع والأسباب المؤدية إليها، وممتنعة عندما نريد التوفي منها وإبصار سبل العلاج والحلول.

ورغم كثرة الكتابات والقراءات والتحليلات حول هذه الظاهرة فإنها تنوء ـت بتنوع الكتاب والباحثين والدارسين وأوطانهم وخلفياتهم وأيدولوجياتهم ودوافعهم وأهدافهم، بل إن بعضها عزز خلط الأوراق ولبس المفاهيم وتزيي ـف الحق ـائق وإيقاظ الفتن الطائفية والمذهبية، مما ساهم في تهيئة الأجواء لتصـفية الحسـابات

وإثارة العداوات وتمزيق الأمم والأوطان إلى أحزاب وشيع، مما زادت من حـدة الظاهرة وصعوبة معالجتها ومواجهتها.

في هذه الأجواء جاءت الدراسة هنا لدراسة المنهجية والأسبابالتي تعد الركيـزة الأساسية محل الدراسة. فدراسة الظاهرة وأسبابها نوع من التفسـير والتحليـل لمسببات التطرف ودوافعه وليست وسيلة من وسائل التبرير والتسويغ لحصوله، فما دامت الأسباب حاضرة ومتوفرة فإن التطرف متولد ولا ينقطع في المسـتقبل البعيد إلا بمعالجة أسبابه.

ولعل ما يزيد من خطورة هذه الظاهرة، أن نسبة من يتورطون فيها من الشباب الذين يعدون ثروة المجتمع وأمله، وإن كان – في بعض الأحيان – يتسم سلوكهم بالتسرع وعدم التروي والخبرة، والمعروف أن الأمـراض الاجتماعيـة ومنـها التطرف، مثل الأمراض الجسمية، يصيب المرض فيها السليم عن طريق انتقـال العدوى، والشباب أكثر فئات المجتمع تعرضاً للتقليد والمحاكاة[1].فالفكر المتطرف شأنه شأن أي نسق معرفي، بمثابة ظاهرة اجتماعية تتأثر وتـؤثر في غيرهـا مـن الظواهر الأخرى، مرتبطة إلى حد كبير بالظروف التاريخية والسياسية والاقتصادية والدينية والاجتماعية والثقافية وغيرها من الظروف الأخرى التي يتعـرض لهـا المجتمع.

أولاً: مفهوم التطرف

نظراً لعمق ظاهرة التطرف، فقد تواطرت المفاهيم والمصطلحات والدراسات التي تناولت المصطلح بالشرح والتحديد، وسوف تقوم الدراسة بعرض هذا المفهـوم على النحو التالي:

إشكاليات التعريف:

١- التعريف اللغوي للتطرف extremism:

أ. هو الوقوف في الطرف، بعيداً عن الوسط، وأصله في الحسيات كالتطرف في الوقوف أو الجلوس أو السير، ثم أنتقل إلى المعنويات كالتطرف في الدين أو الفكر أو السلوك[٢].

ب. أو هو الغلو والإسراف أو الشطط بعيدا عن التوسط والاعتدال.

ج. والتطرف لفظ معياري يعني مخالفة الخط العام أو السوي والذي يحدده التقاليد والأعراف والمعايير القانونية والدينية السائدة في المجتمع الأمر الذي يجعل مفهومه محل اختلاف بين المجتمعات، فالبيئة المرنة قد ترى المشروعية في تصرفات معينة بينما المتشددة تراها عكس ذلك[٣].

٢- الاصطلاح الاجتماعي:

وهو الخروج عن المفاهيم والأعراف والتقاليد والسلوكيات العامة.

٣- المفهوم الأمني والسياسي:

هو الخروج على القانون والدستور السائد، إذًا نحن نتوقع أن يختلف مفهوم التطرف من مجتمع لآخر، بل ويختلف مفهومه داخل المجتمع الواحد تبعا للجهة التي تحاكم سلوك الفرد.

٤- تعريفات الباحثين:

هناك العديد من التعريفات لمفهوم التطرفحاول بعض الباحثين التوصل إليه، نتناولها فيما يلي:

فُسر "بلودر Bloder" التطرف على أنه "اتخاذ الفرد موقفاً متشدداً يتسم بالقطيعة في استجاباته للمواقف الاجتماعية التي تهمه، والموجودة في بيئته التي يعيش فيها هنا والآن؛ وقد يكون التطرفإيجابياً في القبول التام، أو سلبياً في اتجاه الرفض التام، ويقع حد الاعتدال في منتصف المسافة بينهما"[٤].

بينما يشير "لارسون Larrson" إلى أنه " استجابة في الشخصية تعبر عن الرفض والاستياء تجاه ما هو قائم في المجتمع، إذ تعكس مجموعة من الخصائص المميزة للشخصية المتطرفة إلى نهج مجموعة من الأساليب المتطرفـة في السـلوك كالتعصب والتصلب والجمود الفكري والنفور من الآخرين[٥].

في حين ينظر "محمد عبد الخالق" للتطرف على أنه "ميل أو انحـراف سـلوكي تدميري، تحرف فيه المبادئ ، وتعطى فيماً عكسية تتمثل في محو الآخر ، ولعل هذا هو ما أشير إليه على أنه السلوك الشاذ أو الخروج عن التوسط والاعتدال"[٦].

ويعرف "عاطف فؤاد" التطرف من المنظور النفسي والاجتماعي ، بأنه "انتـهاك للقيم الاجتماعية والسياسية القائمة ، ويتدرج هذا الانتهاك من مجرد الخروج عن الفكر والأيدلوجية السائدة ، إلى صورة أكثر تجسيداً كما في أعمال العنف التي تمارسها الجماعات المتطرفة"[٧].

بينما يعرف "علي ليلة" التطرف على أنه "حالة من التعصب للرأي ، لا يعتـرف معها المتطرف مقاصد الشرع ولا ظروف العصر ، ولا يفتح نافذة للحوار مـع الآخرين وموازنة ما عنده بما عندهم والأخذ بما بعد ذلك انصح برهانا وأرجـح ميزاناً "[٨].

أما "الفخراني" فيرى أنه "انتهاك القيم الاجتماعية والسياسية للمجتمع بالخروج عنها ، وهو أحد مظاهر اضطرابات الشخصية التي تكون ناتجة عـن الضـغوط والصراعات النفسية التي يتعرض لها المتطرف خلال حياته[٩].

بهذا فإن حدود التطرف نسبية وغامضة متوقفة فقط على حدود القاعدة الاجتماعية والأخلاقية والسياسية والقانونية التي تعد جوهر التطرف التي يلجـأ المتطرفون إلى ممارستها، فهي ظاهرة اجتماعية مرضية معقدة تتأثر وتؤثر في غيرها من الظواهر، مرتبطة إلى حد كبير بالظروف السياسية والاقتصـادية والتاريخيـة والدينية والاجتماعية التي يتعرض لها المجتمع.

٥- أهمية النموذج المثالي Ideal model:

ولكي نحكم على سلوك ما بأنه متطرف يجب أن يكون لدينا نموذج مثالي نحـاكم إليه هذا السلوك، وهذا ممكن في حالة المجتمعات التي استقرت علـى تركيبـات وديناميات راسخة في حياتها، أما المجتمعات التي تمر بتحولات كثيرة في فتـرات زمنية وجيزة فإنها تعاني من غياب أو غموض النموذج المثالي للسلوك فيقع كـثير من أفرادها أثناء حركتهم في المناطق الخطرة ـ جهلاً أو عمـدا – ويوصـمون بالتطرف(١٠).

٦- أهمية الإطار المرجعي Frame of preference:

وهذا يؤكد ضرورة وجود صيغة حقيقية وأصيلة ومقبولة تؤكد الهوية وتسـمح بالبقاء والنمو وتحقق المصالح والأهداف لغالبية المجتمع، وهذه الصيغة هي ما يطلق عليه الإطار المرجعي، وهذا الإطار المرجعي لا بد وأن يضع في الحسبان تركيبات وديناميات العقيدة والقيم والأخلاق والمعاملات في المجتمع والأخلاق والمعاملات في المجتمع الذي يتبناه، ويكون ضاربا بجذوره في أعماق ذلك المجتمع، وهـذا لا يعني بل لا بد أن يكون هذا الإطار المرجعي مواكبا لحركة الحياة البشرية المتطورة وأن يعض في اعتباره العلاقات المختلفة مع باقي مجموعات البشر(١١).

٧- قيمة التقبل الاجتماعي:

هل الخروج على الأعراف الاجتماعية يعتبر طرفًا في كل الأحوال؟ والإجابـة في أن هناك بعض الصفات الاجتماعية الفاسدة كالرشوة والغش والتزوير والظلم .. إلخ، وربما تكون هذه الصفات منتشرة في مجتمع ما إلى الدرجة التي تصبح فيهـا هي القاعدة، والخروج عنها يكون مستغربا، وكمثال على ذلك عندما جاء رسول الله صلي الله عليه وسلم إلى المجتمع الجاهلي في الجزيرة العربية لـيغير مفاهيمـه وأعرافه الفاسدة لم يكن متطرفًا رغم اختلافه الجذري مع قيم وأعراف المجتمـع الجاهلي السائدة في ذلك الوقت، والمعيار الأفضل للحكم علـى سـلوك بأنـه

متطرف أم لا هو أثر ذلك السلوك، ليس على الفرد وحده بل على المجتمع أيضا، وهذا يوضح لنا الفرق بين السلوك الصحيح والسلوك المتطرف، فالأول يصلح به الشخص ويصلح به غيره ويستمر ويبني، أما الثاني فإنه يهدم حياته الشخص وحياة المجتمع، ومع أن التقبل الاجتماعي ليس هو المعيار الوحيد إلا أنه على درجة كبيرة من الأهمية في غالب الأحيان(١٢).

ثانياً: أسباب المقبولية المجتمعية التي تجعل الشباب يعتنقون هذا الفكر

يعتبر الشباب من أكثر فئات المجتمع عرضة للتطرف في السلوك، نظراً إلى ما تتميز به مرحلة الشباب من خصائص عمرية وسمات نفسية خاصة. يميل الشباب إلى إحلال ثقافات خاصة بهم بخلاف الثقافات التقليدية الخاصة بالكبار، ويحاولون من خلالها تأكيد خصوصيتهم، ورغبتهم في الاستقلال النسبي وعدم امتثالهم للقيم والمعايير التي تقف أمام رغبتهم المنشودة. إذ تغلب على ثقافتهم الطابع الراديكالي الذي يرفض القديم وينزع إلى التجديد وعدم الأخذ بالنظم التقليدية، فضلاً عن انفتاحهم على الحداثة والأيديولوجيات الحديثة ورغبتهم في خلق مجتمع أفضل ملاءمة لهم.وتظهر بين فئات الشباب مظاهر للاتجاهات المتطرفة، من أوضحها اتجاه بعضهم نحو العزلة والسلبية، واتباع البعض الآخر اتجاهات سلوكية متطرفة تصل إلى حد استخدام العنف والتطرفوالإرهاب، محاولين فرضها على الآخرين رغماً عنهم.

وتعد حركة التمرد العالمية التي اجتاحت دول العالم سنة ١٩٦٨، دليلاً واضحاً على احتجاج هؤلاء الشباب على أنظمتهم القائمة، وعلى قصور هذه الأنظمة عن استيعابهم واستيعاب حركتهم ومواجهة احتياجاتهم وطموحاتهم، وخاصة في الدول النامية التي غالباً ما يعاني فيها الشباب من ضيقهم بالواقع الذي لا يحقق الآمال المستقبلية التي يطمحون إلى تحقيقها. إذ أضحت حالة جديدة من الفوران الشبابي تنتشر في كل مكان، ولقد ظهر التعبير السياسي للحركات الشبابية خلال

ثورات التغيير العربي في ٢٠١١م وما بعدها من ثورات. وسيطرت القوى الدينية المنظمة – المتمثلة في جماعة الأخوان المسلمين - على الكثير من تلك الثـورات، وأدت الانقسامات في العديد من المجتمعات إلى فوضى وحروب أهلية، وظهرت الأشكال الأكثر تطرفاً من الإرهاب الدموي الذي طفا على السطح على أيـدي القوى التي تلقب نفسها باسم "الدولة الإسلامية" في العراق والشام (داعـش)، كل ذلك كان نتيجة لمزيج من عدة تيارات تاريخية ومجتمعية وسياسية عريضـة، ومنها:

١- الإفلاس الفكري للعديد من الأنظمة السياسية العربية على مـدى فتـرات طويلة من الحكم سابقة على ثورات التغيير العربي، إذ عجزت تلك الأنظمة عن تجديد العقد الاجتماعي وتفعيله بشكل حقيقي، وعدم الاهتمام بشؤون الثقافة والمعرفة، والاحتكار المستمر للسلطة على نخبة محدودة الفكر؛ كبحت مواهب الشباب وإبداعاتهم وتطلعاتهم، وفرضت نظاماً من الهيمنة والسيطرة على الترفي السياسي والاجتماعي.

٢- إصابة كثير من الشباب في الشارع العربي والمصري بحالة من اليأس والإحباط وكأنهم مستسلمين أو في غيبوبة فأصيبوا باستكانة نتيجة انتشـار الفسـاد والرشوة والتسيب واللامبالاة والانحلال الأخلاقـي وظهـور بيروقراطيـة استبدادية بشكل قوي وملحوظ خاصة في مصر، إذ قامت تلك البيروقراطية بخنق وإحباط كل من تعامل معها. مع العلم أن ذلك النمط من البيروقراطية المستبدة كان يعد مسؤولًا عن حركة تمرد الشباب في السـتينيات في جميـع دول العالم الغربي.

٣- المشكلات الاقتصادية التي تواجه الشباب خلال مسيرة حيـاتهم المعيشـية وتقف حائلاً أمام احتياجاتهم الأساسية. فالفقر والبطالة وارتفـاع الأسـعار وانخفاض الدخول وقلة الخدمات وزيادة مستوى المعيشة والقهـر المـادي

والاستغلال الاجتماعي وعجز الأفراد عن تدبير أمور حياتهم المعيشية كـل ذلك يؤدى إلى تشكيل أنماط سلوكية لا معيارية ويخلق نوعاً من الخلل الذي يتفاقم عبر الزمن بل قد يصل إلى خلق أشكال من الإنحراف إذ يحاول كـل فرد البحث عن وسائل غير مشروعة للتغلب على تلك المشكلات الماديـة والضغوط الناتجة عنها[١٣].

٤- عودة ظهور الإسلام السياسي مرة أخرى، بعد أن استمر قمعه لمدة طويلة من قبل الخطاب السياسي القومي والعلماني، ولكنه اكتسب زخمًا جديـدا مـن خلال الثورة الإيرانية، والتمويل من جانب بعض الدول النفطيـة وأثريـاء العرب، وظهور حزب الله في لبنان أثناء الحرب الأهلية الطويلة هناك ودوره في المقاومة أثناء الحرب الإسرائيلية في لبنان. ولقد "تفاقمت" تلك الأوضاع وغيرها بعد عودة "العرب الأفغان" الذين تحالفوا مع المجاهدين الأفغان ضـد الغزو السوفيتي لأفغانستان، مما أدى إلى اعتلاء طالبان سدة الحكم هناك[١٤].

٥- الثورة العلمية والتكنولوجية التي جعلت العالم أكثر اندماجاً وسهلت حركة الأفراد ورأس المال والسلع والخدمات وانتقال المفاهيم والأذواق والمفردات فيما بين الثقافات والحضارات،فهي الطاقة المولدة المحركة للقـرن الحـادي والعشرين في كل سياقاته الاقتصادية والسياسـية والاجتماعيـة والثقافيـة والتربوية فهذه الثورة أحدثت تغيرات أساسية في الطريقة التي ينظر الناس بها إلى أدوارهم وأبرز جوانب الثورة العلمية في الحاسوب والإنترنت. وقد أثرت الثورة العلمية والتكنولوجية على الشباب فأصيب بعـدم القـدرة علـى الاستقرار في القيم الموروثة، والمكتسبة، ضعف القدرة على الاختيار بين القيم المتضاربة، عجز عن تطبيق ما يؤمنون به من قيم، مما سبب له أزمـة قيميـة دفعت بالشباب بالثورة على قيم المجتمع واغترابهم عن القيم التي جاءت بهـا الثورة العلمية والتكنولوجية[١٥].

٦- الغزو الأمريكي للعراق في ٢٠٠٣، وما تبعه من فشل في إدارة الانقسامات العرقية والدينية الشديدة في ذلك المجتمع، بالإضافة إلى الحرب الطويلة التي شنتها أمريكا وحلفاؤها في أفغانستان، وبعدها أعمال القتل الممنهجة للمدنيين باستخدام الطائرات بدون طيار في باكستان وأفغانستان واليمن وغيرها، كل ذلك ساهم في تأجيج مشاعر الظلم التي غذت الاستعداد النفسي لدى الأغلبية المسلمة لقبول مواقف أكثر تطرفًا من شأنها استعادة الفليل من احترام الذات والكرامة في مواجهة ما يرونه إهانة متواصلة لكرامتهم(١٦).

٧- كذلك أثر الإعلام بما يملكه من قوة تأثير كبيرة وخاصة بعد ظهور الفضائيات وما يسمى بالسماوات المفتوحة على قيم الشباب، وقد ساهم الإعلام في نشر أنماطاً وقيماً أخذ بعضها طابعاً عالمياً وجاوز حدود حضارته التي أفرزته من خلال انتشار ثقافة الصورة، وقد أثر الإعلام على تشكيل وعى الشباب بتأكيد القيم النفعية والفردية، وانتشار ثقافة الاستهلاك نتيجة الانفتاح، والهجرة للخليج بالإضافة إلى انتشار المخدرات، تمجيد كل ما هو أجنبي وتحول الشباب إلى اتساق عالمي متحرر(١٧).

٨- استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية وضعف البنيان السياسي للقيادة الفلسطينية المتمثلة في سلطتها الشرعية "السلطة الوطنية الفلسطينية" مما أدى إلى ظهور (حماس) في غزة وتعاظم دورها الذي يهدف إلى اصطناع التطرف وربما تغذيته في المنطقة وتحديداً دول الجوار والتي منها مصر.

ومن ثم فإن بزوغ التعصب والتطرف يمثل نبذًا لواقع متشابك ومعقد، واقع يتسم بالتعدد في مستوياته وهوياته. وهو محاولة لرفض المساواة في النوع والدياناة والسعي لفرض الإرادة بالقوة، كما أنه يستمد قوته من الحمية الدينية، ومن الهويات المحلية المجروحة لشعوب تشعر بالظلم من أجل حشد قواه ضد الآخرين، مثل العرب السنة في العراق في العقد الأخير. ولا يخفى على أحد طاقات الشباب

التي تهدر بسبب مظاهر العنف الشديدة ورفض كل حوار، ولسوف تتركز المعركة الثقافية القادمة في التأكيد على التعددية وتعظيم جوانبها الإيجابية في الوقت الذي تنمى فيه مجموعة مركبة من الهويات التي يمتلكها كل فرد فينا[١٨].كل تلك العوامل أثرت على قيم الشباب بصفة عامة وساعدت على حدوث الأزمة الأخلاقية بين الشباب بصفة خاصة داخل المجتمع المصري. من هنا يتضح لنا إن الشخصية المتطرفة ما هي إلا إفراز طبيعي للتناقضات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، تظهر في أشكال وصور مختلفة، منها انتهاك القواعد التي رسخها المجتمع كقيم اجتماعية تميزه عن المجتمعات الأخرى، وإظهار العداء المتعمد والمقصود تجاه ما اعتمده المجتمع لنفسه ولشبابه من أيديولوجيات وعادات وتقاليد، ويتجسد هذا الرفض المُتعمد والعداء السافر في أعمال الإرهاب والتخريب، والخروج عن المشاركة السياسية والاجتماعية، والابتعاد عن الجماعة ومخالفتها، بصورة فردية أو جماعية أو تنظيمات إرهابية متطرفة.

المبحث الثاني: المتطرفين الجُدد وأساليب التمدد الإرهابي في مصر بعد ثورتي ٢٥ يناير، و٣٠ يونيو

إذا تأملنا في المتطرفين الجُدد وتمددهم في مصر الذي بدأ في الظهور بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر/ أيلول ٢٠١١م– لا سيما الممارسة العملية لنظرية "الفوضى الخلاقة" (Creative Chaos)التي تعد واحدة من الاستراتيجيات الأمريكية لتفتيت المنطقة - ثم تصاعد هذا التمدد بشكل ملحوظ بعد ثورات التغيير العربي وتحديداً ثورتي(الخامس والعشرينمن يناير/كانون الثاني ٢٠١١م ، والثلاثين من يونيو/حزيران ٢٠١٣م) المصرية. إذ شهدت مصر خلال الفترة التالية لتلك الثورتين؛ تزايداً ملحوظاً في انتشار الأفكار المتطرفة بين الشباب، نتيجة لعوامل عدة أفرزتها الثورتين المصرية من تطرف في فكر المتسللين عليها والمتدربين من الخارج لإضعاف الدولة المصرية، وإقصاء الشباب والشعور بغياب

الديمقراطية والعدالة السياسية والاقتصادية؛ مما عزز وجود حالة الاستقطاب السياسي والديني الحاد في المجتمع المصري، الأمر الذي نتج عنه تعدد عناصر التيارات الإسلامية المتطرفة والتنظيمات الجهادية وأيضا "المقاولين السياسيين والإعلاميين" الذين يتكفلون بتحويل شكاوى الأفراد إلى أفعال وممارسات حقيقية، والتي ظهرت بشكلٍ جالياً بعد قيام ثورة الثلاثين من يونيو/احزيران؛ تحديداً بعد عزل محمد مرسي من الرئاسة بدعم من الجيش وفض اعتصام رابعة، إذ مهد الطريق لصراع لايمكن التنبؤ بنتائجه بين الإسلاميين وبين الدولة المصرية بعد تفتيت المشهد الإسلامي في مصر. وفي ظل هذه البيئة، تحول بعض الإسلاميين، وتحديداً الشباب، إلى العنف، ويمكن لجماعات غير الجهادية العنيفة المؤيدة للإخوان التي أسسها هؤلاء الشبابأن تتحول إلى تمرد جهادي متطرف. نتيجة لذلك، انتشرت ستة مظاهر أساسية للمتطرفين الجدد وأساليب تهددهم الإرهابي في مصر، تتمثل أبرزها فيما يلي:

١. التطرف السياسي وعودة المكارثية الجديدة

باندلاع ثورتين في مصر في أقل من ثلاث سنوات، ساهم في زيادة انتشار مفهوم "المكارثية[1]" السياسية، وانتشار خطاب التخوين بصورة متبادلة بين الشباب ونخب سياسية وثقافية متباينة؛ يكاد يتحول إلى سمة فكرية مجتمعية بالغة الخطورة. مما أضحى مسيطرا على تعامل الكثير من القوى القريبة من السلطة الحاكمة مع معارضيها. إذ عادت المكارثية السياسيةفي ثوبها الجديد بعد اختفائها فترات طويلة لتطلّب ظلالها في مصر، لكن في بيئة وظروف سياسية مغايرة عن تلك التي ظهرت فيها من قبل، وربما بعيدة كل البعد عن التي نشأت في كنفها لأول مرة. فلعل الأحداث المتتابعة التي تمر بها مصر والمنطقة العربية في الوقت الحالي، من معارك واشتباكات وانتفاضات ومظاهرات، جعلت معمارها الفكري قابلا للتجديد، وتم ظهور ما يمكن وصفه بـ"المكارثية العربية الجديدة" التي

تشكك في الشباب وجميع القوى والتوجهات السياسية، وامتدت تأثيراتها لتشمل التشكيك في المجتمع برمته.

ودخل المصطلح القاموس السياسي وتم استخدامه على نطاق واسع في أثناء احتدام الأزمات والحروب المختلفة، فهومثابة إحدى أدوات السيطرة على الأوضاع السياسية الداخلية والأمنية للبلاد. ذلك بحسبانه معبرا عن حالة اغتيال الخصوم معنويا وفكريا، عبر اتهامات تطعن في وطنيتهم وتخوينهم والتنكيل بهم وإقصائهم، بل شمل أيضا تكفيرهم (وهو سلاح الجماعات الإسلامية بمختلف توجهاتهم،خاصة جماعة الإخوان المسلمين والسلفيين). ورغم أن مصر والعالم العربي برمته سبق أن شهد مكارثيات فكرية متقطعة في حقبوعقود ماضية مختلفة، إلا أن الحالة الراهنة تبدو غير مسبوقة في حجمها وفي خطابها المطروح، كما أن مؤججيها متعددو التوجهات، وتأثيراتها متشعبة.وقد ساهمتالهجمة الاعلاميةالمنظمة من خلال البرامج الحوارية السياسية والحملات والرسائل الإعلامية المكثفة في بعض القنوات الفضائية وتحديدا المصرية في ترسيخ هذا الخطاب، من خلال إطلاقها الخطابات المضللة والتعميمات السلبية على المنتمين لكافة الفصائل؛ وبثها للمتلقي بأنه يعيش في مسلسل نظرية المؤامرة بل في حالة مؤامرة كونية، مما يؤثر مباشرة على التماسك والترابط الاجتماعي المصري ووحدة النسيج الوطني.

٢. التطرف الإقصائي وسياسة التنفير

مع المستجدات المتعلقة بالنتائج التي أسفرت عنها الثورتيين المصرية، على مستوى إقصاء الشباب وتهميشهم وعدم تمكينهم وإشراكهمفي دائرة صنع القرارالذي بات أمرا ليس باليسير؛بإنتشار خطاب دولة العواجيز«فعواجيز الماضي يرفضون التراجع عن مآربهم قيد أنملة فما زالوا جميعا يتأهبون للظهور في المشهد العام من جديد.. متلفحين بسلاح حق يراد به باطل سلاح اسمه "الخبرة" ظانين أنهم أصحاب الحظوة والنفوذ[١٩]». الأمر الذي يستحق من وجهة نظرنا وقفة تحليلية

متأنية نظراً لآثارها البعيدة المدى على الأجيال الحاضرة والمستقبلية من الشباب. والسؤال المركزي هنا هو : كيف ترد الشباب على سياسة التنفير والإقصاء، وإلى أي حد يساهم هذا العنصر في ولادة جيل متعصبومتطرف عند ملايين الشباب المصري الذين اختزنوا في وجدانهم وذاكرتهم مظاهر التهميش وانعدام الأمل؟. وبالاحتكام إلى القوانين التي تحكم آليات وردود فعل الذات الجماعية المهددة على الأصعدة السياسيةوالنفسية والثقافية والوجودية ، فإن هذه الاستجابات والردود سرعان ما تنقسم إلى نوعين متناقضين رغم ما بينهما من قواسم مشتركة، نوع يفضي إلى الوقوع في لجة اليأس والقنوط والعدمية ويؤدي في أحسن الحالات إلى البحث عن الخلاص الفردي، ونوع آخر يستشعر أصحابه فداحة الهزيمة وتدفعهم مشاعر القهر والغضب إلى الانتقام والسعي لإثبات الجدارة[٢٠]. الأمر الذي يجعل البلد لقمة سائغة للطامعين سواء من الداخل أو من الخارج، مما تودي بالبلاد إلى عواقب وخيمة.

٣. التطرفالفكري:

التطرف الفكري والتكفير وعدم قبول الاختلاف، كلها مترادفات تعزى غالباً إلى التطرفالديني وغيره من أصناف التطرف، الذي يحرض على مصادرة حقوق الإنسان مثل الحق في الاختلاف، إلى حد تكفير كل من يتبنى عقيدة فكرية أو دينية مختلفة[٢١]. وفي مصر تنامي خطاب الكراهية، والعنف والتطرفوالإرهاب في مواقع التواصل الاجتماعي، والصحف والمواقع الالكترونية، والذي ظهر بشكلً جاليا بعد ثورتي الخامس والعشرين من يناير/كانون الثاني ، والثلاثين من يونيو/حزيران؛ فمصر تواجه حرباً شرسة وهي الحرب على الإرهاب وتحديداً الحرب على الفكر التكفيري، إذ إن التطرف الفكري الذي هو بدوره واحد من أخطر أنواع التطرف والإرهاب. لأنه غير مادي، فأنت تحارب عقولاً قد تم تشويهها، بفعل جماعات مخربة. تعمل في الآن نفسه على حماية ووقاية آخرين من

خطر تلويث الأفكار والمعتقدات، وتشويه العقول فيا لها من حرب ضـروس، لا تبقى ولا تزر؛ إذا لم تتم إدارتها بشكل فعال ومخطط ومدروس بمنهجية صحيحة، واستراتيجية منضبطة ومحددة؛ أي بخطة تنفيذية متكاملة لتوظيف كافة الإمكانيات اللوجستية والفنية والعلمية والأكاديمية لمكافحة هذه الجماعات والقضاء علـى التطرف والإرهاب. لذا فهذا النوع من التطرف لا يمكن أبدا أن تكتفي الدولـة لمعالجته بالمعالجات الأمنية وحدها فقط، بل لابد من معالجة فكرية بالأسـاس (أي معالجة الفكر بالفكر)، لابد من محاربة الفكر الفاسد بالفكر الصـحيح، الفكـر المتطرف بالفكر المعتدل، الفكر المغرض بالفكر الهادف البناء[٢٢]. هـذا بجانـب تحقيق تنمية شاملة مستدامة للبلاد للقضاء على البطالة والأمية والفقر التي تعد من ضمن الأسباب الأساسية لظاهرتي التطرف والإرهاب.

٤. التطرفالديني الطائفي:

إبان فترة حكم الإخوان المسلمين التي لم تسـتمر أكثـر مـن عـام (يونيو٢٠١٢- يونيو ٢٠١٣) أدت اللغة التحريضية التي سادت إلى أعمـال عنف متتالية ضدد المسلمين الشيعة والبهائيين في مصر، أبرزهـا: المنشـورات التحريضية التي وزعتها الجماعة الإسلامية، وحزب البناء والتنميـة السـلفي في يونيو ٢٠١٢ بمحافظة أسيوط، ضد عدد من الشخصيات العامة، ورموز الكنيسة المصرية، تتهمهم بالإساءة للدين الإسلامي، تهجير ٩ أسر مسيحية مـن رفـح للعريش خوفاً من تهديدات الإرهابيين في سبتمبر ٢٠١٢، أحداث «دهشـور»و «عزبة ماركو» ببنى سويف فى ٢٠١٢، وأحداث«الخصوص» بمحافظة القليبوية و «الكاتدرائيةالمرقسية» بالعباسية في ٢٠١٣، التحريض على الأقبـاط بعـد الاعلان الدستوري نوفمبر ٢٠١٢؛ وهى أحداث عنف طائفية متطرفة موجهـة ضد المسيحيين[٢٣].وأحداث «زاوية أبو مسلم» في ٢٣ يونيو ٢٠١٣، والتي راح ضحيتها أربعة مواطنين شيعة أبرزهم القيادي الشيعي «حسن شحاته»[٢٤].

وتنامى هذا المناخ الطائفي المتطرفبعد الإنتخابات الرئاسية يونيو ٢٠١٢، بعد أن ساند عدد كبير من المسيحيين الفريق "أحمد شفيق" فى جولة الاعادة على حساب "محمد مرسي"، وهى الرسالة التى اعتبرتها جماعة الاخوان بداية لعلاقة فتور بين الأقباط والاخوان.الأزمة زادت تعقيدا بعد صدور الاعلان الدستوري فى نوفمبر ٢٠١٢، وخروج قطاع كبير من المواطنين للتظاهر ضد محمد مرسي رفضا للإعلان الدستوري، وتشكيل جبهة الانقاذ الوطنى وضمت عدد من الأحزاب والقوى السياسية بمختلف التوجهات الايدولوجية والفكرية، وهو ما وضع جماعة الإخوان فى مأزق، واضطرت معه قيادات الجماعة إلى اتهام الأقباط والكنيسة بالوقوف وراء هذه المظاهرات لإنهاء حكم مرسي، خاصة وأن هذه الفترة قد شهدت انسحاب الكنيسة من الجمعية التأسيسية للدستور وما تلاها من مشاركي الأحزاب الليبرالية والفنانين وعدد كبير من فئات الشعب المختلفة[٢٥].فخلال الأسابيع الستة بين عزل مرسي وصبيحة يوم فض اعتصام رابعة العدوية تنوعت أشكال استهداف المواطنين على الهوية الدينية، لتبدأ من الاحتجاز والإيذاء البدني والخطف والقتل. ووفقًا للوقائع التي وثقتها المبادرة المصرية إذ تعرضت «٤٣ كنيسة لاعتداءات مختلفة، من بينها ٢٧ كنيسة نهبت وحرقت بالكامل أو تم ذلك بأغلب مبانيها، بينما تعرضت للنهب أو التدمير أو الإتلاف الجزئي في الأبواب والنوافذ نحو ١٣ كنيسة، وتم إطلاق النار على ٣ كنائس. وطالت موجة الاعتداءات ٧ مدارس و٦ جمعيات مسيحية منها مركزان طبيان وملجأ للأطفال، هذا إضافة إلى حرق سبعة مبان خدمية والاعتداء على عشرة منازل لرجال دين مسيحيين»[٢٦].

٥. التطرف الدموي: التعاطف مع الجماعات والتنظيمات المتطرفة

تشهد مصر الآن موجة جديدة من العنف والتطرفالدموي الذي باتت آثاره مستمرة عبر ثلاثة أجيال من العنف والتي لم تبدأ من الآن ولكنها بدأت منذ بداية

السبيعينيات، إذ تعددت الجماعات التي توجه نشاطها العنيف ضد الدولة ومؤسساتهاونظامها الحاكم، أو تتخذ من سيناء موطنا لمهاجمة أهداف خارجية (إسرائيل). وتشابهت هذه التنظيمات في العديد من الأهداف، والوسائل، والاستراتيجيات، إلا أن الموجة الأخيرة قد تمايزت عنها، خاصة بعد عزل الرئيس السابق "محمدمرسي"، وإسقاط نظامه، وشعور الإخوان المسلمين بالمظلومية، وتزايد رغبتهم في الانتقام، بعد أن تسرب حلم الدولة الإسلامية من بين أيديهم(٢٧).

فموجة ٣٠ يونيو الثورية في مصر لم تكن خاطفة كموجة ٢٥ يناير الثورية، فقد آثرت أن تكون ممتدة في الصراع وفي التاريخ وفي الجغرافيا، وكان هذا التمدد نتيجة للطابع المتطرف للسلطة الإخوانية، والطابع الإرهابيللجماعة وحليفاتها وتنظيمها الدولي.. وعلاقاتها الإقليمية والدولية متشابكة المصالح والأهداف السياسية الإقليمية والدولية والاستراتيجية، فقد كشفت جماعة الإخوان وحليفاتها، بعد قيام موجة ٣٠ يونيو الثورية – وقد تعاملت معها الجماعة وتحالفها كانقلاب عسكري ضد حكمها – بعزل مثلها عن الموقع الرئاسي، عن وجهها الحقيقي كمنظمات إرهابية تمارس العنف والتطرف والإرهاب والقتل والحرق والتمييز الطائفي، وعن ارتباطها بالتحالف الأمريكي الصهيوني الذي يستهدف تفتيت وتفكيك مصر دولة ومجتمعاً، ومعها المنطقة كلها، وإعادة رسم خرائطها من جديد، وذلك عبر مشروع إقليمي ودولي يجعل من الولايات المتحدة سيدة على العالم، ويجعل من إسرائيل الأقوى في المنطقة، ويجعل من مصر بعد إضعافها وتفتيتها وبقية الدول والدويلات العربية مجرد أطراف تابعة اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً.وكشفت موجة ٣٠ يونيو الثورية وتداعياتها، أن مصر أصبحت تواجه إرهاباً سافراً لكنه متستر بالدين، مدعوماً بتدخلات دول أجنبية، ثبت بالبرهان العملي مدى زيف ادعائها عن نشر الديمقراطية، إذ لم تتورع – من أجل حماية

مصالحها ومن أجل حماية إسرائيل – عن الاصطفاف مع أكثر القوى تخلفاً وعنفاً وكرهاً للحداثة والديمقراطية، قـوى حشـدت ودعمـت العنـف والقتـل والتطرفوالإرهاب في سيناء، وأقامت معسكرات مسلحة في "رابعـة العدويـة" و"نهضة مصر" وأسستها اعتصامات سلمية، مارست فيها عمليات تخزين السـلاح والقتل والتعذيب، وأطلقت منها صيحات التهديد والوعيد والتحريض على القتل والعنف والإرهاب، وأطلقت منها مظاهراتها المسلحة في شوارع المدن والقـرى لقطع الطرق وإشعال الحرائق وترويع المواطنين الآمنين، وأحرقت أقسام الشرطة والمدارس والمستشفيات والمتاحف، في مخطط ممنهج للحرق واقتحام مؤسسـات الدولة(٢٨).

فلم يكن الشباب فى مصر والمنتمى لجماعة الأخوان المسلمي نوتيـار الإسـلام السياسى تحديداً بعيدا عن الانجذاب إلى الأفكار المتطرفة الدموية التى يطرحهـا تنظيما القاعدة وداعش.. ومن المظاهر الدالة على ذلـك رفـع أعلامالفاءـدة السوداء فى ميدان العباسية فى الأسبوع الأخير من إبريل ٢٠١٢، وأثناء محاولة اقتحامسفر السفارة الأمريكية يوم ١١ سبتمبر ٢٠١٢ ، وفى مليونية "نصرة غزة" يوم الجمعة ١٦نوفمبر ٢٠١٢ ، ورفع صور أسامة بـن لادن أثنـاء الوقفـة الاحتجاجية التى نظمتها أحزاب تيارالإسلام السياسى أمام مقر الأمـن الـوطنى بمدينة نصر يوم ٣ مايو ٢٠١٣ ، والـتى كـان مكتوباًعليهـا.« رجـل أذل الأمريكان، عشت حميدا ومت شهيدا». وتكرر هذا الأمر بصورة مماثلة مع تنظيم داعش حين تم رفع أعلامه والهتاف له خلال إحدى تظاهرات يوم الجمعـة ٢١ نوفمبر ٢٠١٤ ، وقبل أسبوع من "انتفاضة الشباب المسلم" التى دعـت لهـا "الجبهة السلفية" يوم الجمعة ٢٨ نوفمبر ٢٠١٤(٢٩).

كما تنامى تأييد تنظيم داعش بين الشباب المصري، فقد كشفت نتائج استطلاعين للرأى قامت بإجرائهما إحدى الشركات التجارية لصالحمعهد واشنطن لسياسات

الشرق الأدنى على عينة من ١٠٠٠ مشارك فى كل دولة خلال سبتمبر وأكتوبر ٢٠١٤ عن وقوع الشباب المصرىفى مرتبة وسط من إذ التأييد العام لأفكـار التنظيم مقارنة ببافى الدول العربية إذ بلغت هذه النسبة ٣ %، وهى نسبة أعلى من نسبةمؤيدى التنظيم فى لبنان (١%)، وأقل من نسبة المؤيدين فى الكويـت (٤%) والسعودية (٥%). كما أنها أقل من نسبة مؤيدى التنظيم في فلسـطين (١٣.١%) حسبما كشف استطلاع آخر قام بتنفيـذه المركـز الفلسـطينى لاستطلاع الرأى فى أغسطس ٢٠١٤[٣٠].و برز ذلك جالياً حينما أعلن بعـض شباب الإخوان المسلمين في أغسطس ٢٠١٤ عن تنظيم تشكيلات تحمل أسمـاء مشتقة من تنظيم داعش مثل الدولة الإسلامية فى حلوان والمطرية"داحم"، والدولة الإسلامية بالهرم وفيصل"داهف"[٣١].ودعا بعض شباب الجماعة إلى تدشين تنظيم يحمل اسم"دامل"وهو "اختصار الدولة الإسلامية فى مصر وليبيا"[٣٢].كما أن عددا من عناصر التنظيمات الحالية سافروا إلي سوريا، وعادوا إلي مصر بعد عزل مرسي لتنفيذ عمليات عنف أيضا[٣٣].

وبصفة عامة، تحمل هذه التنظيمات دوافع انتقامية، فهي ترى أن التيار الإسلامي تم إقصاؤه عن السلطة بناء علي مؤامرة اشتركت فيها أجهزة الدولة، وتيـارات المعارضة العلمانية -حسبما تصفها- وترى أيضا أن طرفي المؤامرة اتفقـا علـي كراهية الإسلام أو نظام الحكم الإسلامي، أو علي الأقل المشروع الإسلامي. كما تعتقد هذه التنظيمات أن أنصار التيار الإسلامي تعرضوا لمذبحة أثناء فض اعتصام أنصار الرئيس المعزول، وبالتالي لابد من الانتقام من مؤسسات الدولة، لاسـيما الأجهزة الأمنية (الشرطة والجيش)، وبررو عمليـات التطرفـالعنف الـدموي ودوافعهم الانتقامية هذه في سياق أنها نتيجة طبيعية للإطاحة بـالرئيس المـدني المنتخب. وتبدو تنظيمات التطرف والعنف الحالية نفسها حريصة علي الحفـاظ علي هذه الحاضنة، بل وتنميتها من خلال تجنب استهداف المـدنيين، وإصـدار

بيانات من وقت إلي آخر تخاطب فيها عاطفة المواطنين لمواجهة الحملة الإعلامية التي تتعرض لها[٣٤].

٦. التطرف الرياضي:

مع مواكبة الأحداث التي تشهدها الملاعب الرياضية، حرصنا على أن نسلط الضوء هنا على ظاهرة التطرف الرياضي كأحد أهم أنواع التطرف، مما أضحى معضلة تعانيها مصر بل العالم بأسره.. خصوصاً وأنه يتسبب بين الحين والآخر في إصابات ووفيات ودمار. الأمر الذي قد يحرف الرياضة عن مسارها الترفيهي، إلى آخر شرس يحصد الأرواح[٣٥]. فالتطرف الرياضي يعد بوتقة كبيرة تتسع لتشمل تطرف المشجعين وروابط الأندية داخل المدرجات، وتطرف اللاعبين، والأجهزة الفنية للعبة، ووسائل الإعلام المختلفة، فالتطرف الرياضي منظومة تشمل كافة تلك العناصر. إذ شهدت الملاعب المصرية –خاصة في لعبة كرة القدم- درجة كبيرة من التطرف فالمشجعين- وأغلبهم من الشباب- وجدناهم يشجعون فرقهم بتعصب شديد جداً وصل لحد التطرفداخل المدرجات بهدف الفوز، وإن فازوا في المباراة بالغوا في فرحتهم وإن خسرت فرقتهم يحزنون كثيرا ويشعلون النيران داخل المدرجات مع اتجاه بعضهم إلى تكسر أثاث الملعب ورمي اللاعبين والمدربين الفنيين بالكراسي والشماريخ، فضلا عن انتشار ظاهرة جديدة خلال الآونة الأخيرة من قيام روابط الأندية بإشعال "الشماريخ" داخل المدرجات أثناء سير المباراة دون أي داعٍ مما يؤدى إلى وقوع غرامات على الأندية وعلى جماهيرها[٣٦].

ومن أسوأ أنواع التطرف الرياضي الذي شهدته مصر وأنتهت بالكوارث التي حدثت في الملاعب؛ والتي نتجت عنها إزهاق الأرواح لمجرد الخسارة أو الفوز: أحدث ٢٠١٠ بين «مصر والجزائر»في تصفيات كأس العالم ٢٠١٠ في مدينة أم درمان بالسودان، إذ شهدت مباراة الفريقين قتل العديد من المصريين والجزائريين في كلا البلدين ضمن حرب شعواء تمت تغذيتها جيداً من قبل الإعلام ، أحداث

مذبحة «استاد بورسعيد» ٢٠١٢ فكانت مؤلمة حين توقفت مباراة المصري البورسعيدي والأهلي في مسابقة الدوري بعد دخول الجماهير لأرضية الميدان وقتل العديد من الجماهير؛ التي راح ضحيتها حوالي ٧٤ قتيلاً ومئات المصابين من مشجعي "الألتراس".. تلك الحادثة جعلت الدوري المصري يتوقف لأكثر من عام ، كارثة ٢٠١٥ «استاد الدفاع الجوي»إذ وقعت الأحداث بعد محاولة مشجعي نادي الزمالك مشاهدة المباراة التي جمعت فريقهم مع نادي إنبي، في «إستاد الدفاع الجوي» بالقاهرة، من دون تذاكر دخول. وذلك لأن الداخلية المصرية سمحت بدخول ١٠ آلاف مشجع فقط لحضور المباراة. وبحسب «ألتراس وايت»، بادرت قوات الأمن بإطلاق قنابل الغاز على الجماهير. وردت وزارة الداخلية في بيان أن الوفيات حدثت نتيجة التدافع بين الجماهير.وأسفر الحادث عن مقتل ٢٢ مشجعاً من الفريقين(٣٧).

أما عن روابط "الألتراس(١)"في مصر والتي أنتشرت بسرعة فائقة في مصر والتي لم يقابل ظهورها في مصر بترحاب كبير. بل على العكس، شنت وسائل الإعلام الرياضية هجوما على مجموعات الألتراس، واتهمتهم بالتعصب وفقدان الروح الرياضية، والتسبب في كثير من الصدامات بين مشجعي الأندية. ولم يختلف الحال كثيرا مع أجهزة الأمن؛ فمنذ اللحظة الأولى، نظرت تلك الأجهزة للألتراس بعين الريبة، واعتبرتهم تهديدا لها؛ إما بسبب خشيتها من أن تؤجج مجموعات الألتراس العنف في الملاعب، أو نتيجة لقدرة الألتراس الكبيرة على الحشد والتنظيم، وإمكانية استغلال تلك القدرة في عالم السياسة(٣٨). إذ خضعت هذه الروابط إلى عمليات تمويل خاصة الخفية سواء (داخلى، خارجى) ويصعب تحديد ذلك. وظهر ذلك بشكل لافت عقب ثورة ٢٥ يناير/كانون الثاني (التي كانت نقطة التحول الأساسية في انتقال شباب الألتراس من فاعل رياضي لفاعل سياسي)، ولاسيما خلال فترة حكم المجلس العسكري التي شهدت أكثر محطات الصدام عنفًا بين

الجانبين..وخاصة يوم جمعة الغضب في ٢٨ يناير ٢٠١١، وإحتلالهم الصفوف الأولى في مواجهة قوات الشرطة؛ نظرا لخبرتهم الكبيرة في التعامل مع الشرطة خلال السنوات الماضية، ومعرفتهم بتكتيكات وتحركات قوات الأمن، فمنذ ذلك الحين، تحولت ظاهرة الألتراس في مصر من ظاهرة رياضية تجمع مشجعي الأندية الرياضية وترغب في مساندة فرقها، إلى ظاهرة سياسية بامتياز. واكتسبت المنافسات الرياضية نكهة سياسية واضحة، ليس فقط بين الجماهير بعضها البعض، بل بين مجموعات الألتراس المختلفة من ناحية، وقوات الشرطة المصرية من ناحية أخرى[٣٩].وبشكل خاص عقب الأحداث الدامية التي وقعت في استاد بورسعيد؛ فقد أشعلت هذه الأحداث حدة العنف بين الأمن وشباب ألتراس أهلاوي الذين نظموا على مدى عام كامل العديد من الوقفات والمظاهرات للمطالبة بالقصاص ممن تسببوا في هذه المذبحة. وشهدت هذه المظاهرات صدامات وأعمال عنف وتطرف سقط فيها العشرات من المصابين والجرحى، وجرى خلالها محاصرة بعض مديريات الأمن وحتى منزل وزير الداخلية نفسه. كما قاموا بإحراق نادي الشرطة ومقر اتحاد الكرة بالقاهرة وذلك احتجاجا على الأحكام التي صدرت بحق المتهمين في قضية أحداث بورسعيد. وقد استمرت الصدامات بعد الإطاحة بحكم الرئيس السابق "محمد مرسي" في ٣ يوليو/تموز ٢٠١٣، إذ وقعت اشتباكات عنيفة بين ألتراس أهلاوي ورجال الأمن، في فبراير/شباط ٢٠١٤، عقب مباراة الأهلي والصفاقسي التونسي بإستاد القاهرة. ولم يختلف الموقف كثيرا مع رابطة مشجعي الزمالك (white knights)، التي تم القبض على عدد من أعضائها وصدرت بحقهم أحكام بالسجن بعد اتهامهم بأعمال شغب وتطرف في استاد القاهرة، في مارس/آذار عام ٢٠١٤. وازداد الوضع تأزما عقب سقوط أكثر من عشرين قتيلًا والعديد من المصابين من مشجعي الزمالك فيما عرف بأحداث استاد الدفاع الجوي، نتيجة اعتداء الشرطة عليهم أثناء دخولهم الاستاد

لتشجيع فريقهم خلال مباراته مع فريق إنبي[٤٠]. بهذا فأن النقطة التي كانت فاصلة حول الألتراس، عندما نجح الإخوان في استخدام طاقة هذه المجموعات لصالح أهداف «تطرفية وإرهابية»، تجسد ذلك في معركة شارع محمد محمود.. ومحاولة حرق وزارة الداخلية ومبنى اتحاد الكرة ونادى الشرطة -كما أشارنا لذلك من قبل-، وبعدها شاهدنا أعلام الالتراس في مناطق التظاهرات الاخوانية، في رابعة والنهضة، وهكذا نجح الإخوان في تشويه الالتراس وخلق جماعات رافضة لهم في الشارع، بعد أن استبدلوا الأعلام والرايات بالخرطوش والاناشيد بالحجارة.هكذا تحول التشجيع الجميل للالتراس إلى تطرف وإرهاب، وهو ما جسد تنامى الرفض للالتراس[٤١].

في النهاية يمكن القول، إن نجاح النظام المصري في تجاوز أزمته مع الشباب، مرهون بقدرته على فتح المجال أمام هؤلاء الشباب وإحتوائهمللمشاركة الجادة في صنع مستقبل الوطن؛ ونشر الوعي فيما بينهم– أي الشباب - بأهمية التصدي بمسؤولية للأفكار المتطرفة التي يروج لها جماعات الغلو والتطرف والعنف والتي تحمل في طياتها أجندات خارجية تهدف إلى القضاء على مبدأ المواطنة المنصوص عليه في الدستور المصري ٢٠١٤ و هدم الاستقرار وإحداث فوضى بالبلاد، كما أنه مرتبط بشكل أكبر بقدرة السلطة وتحديداً صانع القرار المصري على تطوير وإيجاد بدائل حقيقية لإعادة تشكيل العلاقة بين الدولة والشارع المصري؛ بما يسع مطالب كافة القوى السياسية والاجتماعية الجديدة. وذلك يستوجب اتخاذ جملة من الترتيبات والخطوات واتباع عدد من السياسات لتفكيك حدة الاحتقان والغضب في الأوساط الشبابية واخراجها من حالة اليأس والإحباط وفكرة الإقصاء والتهميشوالتنفير المسيطرة عليها حاليا، وفي مقدمة ذلك الإفراج عن جميع الشباب المعتقلينخارج إطار القانون والمختفين قسرالدى الأجهزة الأمنية، أو هؤلاء الذين حوكموا وصدرت بحقهم أحكام بالسجن المشدد لمدد طويلة بموجب

قانون التظاهر المثير للجدل الكبير والانتقادات الواسعةوالذي يقيدمن الحريات العامة. إلا أنه في ظل التوجهات والممارسات الحالية للنظام السياسي المصري ورغبته في هندسة المشهد السياسيبالضرب بيد من حديد في التصدي لتلك الظاهرة، نجّد أن المعالجات الأمنية لظاهرة التطرف والإرهاب..قد أثبتت محدوديتها؛ فمن غير المتوقع أن تنجح مساعي السلطة، على المدى المنظور، في تخفيف حالة الاحتقان والتوتر في أوساط الشباب ما لم تبحث عن استراتيجية وطنية شاملةتركز على مكافحة وتفكيك الفكر الأساسي الذي يشكل خطرا في حد ذاته، وتكون بمثابة المخرجالذي يشمل كافة الأطياف من السلطة السياسية والشباب وكافة القوى السياسية والدينية للتصدي هذه الآفة، والذي لن يتم إلا بالمصارحة والمصالحة الوطنية خاصة مع الشباب.

المبحث الثالث: مدى تأثير ظاهرة التطرف على الدور المصري الإقليمي

كان من بين تأثير التطورات والمتغيرات المتسارعة التى يشهدها العالم في الأونة الأخيرة والتي نتجت عنها بروز ظاهرة التطرف، وامتداد تداعياتها إلى منطقة الشرق الأوسط أن تزايد الاهتمام بدراسة دور مصر الإقليمى. ونظراً لخصوصية هذه المنطقة وموقعها بالنسبة للدور المصرى بوصفها دائرة مركزية له، فقد تعددت الرؤى وتنوعت التوقعات حول مضمون ومستقبل هذا الدورومدى تأثره إقليمياً، خاصةً بعد الموجة الثورية التي شهدتها البلاد وما تركته من اضطرابات وإرهاصات تنامى عنها ظاهرة التطرف بشكل فجائي. ذلكفي ظل توجهات رئيسة ثلاثة: الأول يعلى من شأن الاعتبارات السياسيةوالاقتصادية والأمنية والتكنولوجية، وعلى ضوئها ينتهى إلى حدوث تراجع فى أهمية وقوة مصر الاقتصادية، وبالتالى فى أهميتها ودورها الاستراتيجى فى المنطقة. وبينما يقبل التوجهالثاني مسألة التراجع النسبى فى القوة الاقتصادية لمصر، إلا أنه يرى أنه لا يلغى أهمية مصر أو يشكل تراجعا كليا أو نهائيا لدورها. فمصر مازال لديها

العديد من عناصر القوة (البشرية والسياسية والثقافية والجيوبوليتيكية) التى يمكن من خلال توظيفها بشكل ملائم ومتكامل أن تعوض تراجع عناصر القوة الاقتصادية. وفى التوجه الثالث، فإن مصر، وعلى الرغم من تراجع مصادر قوتها الاقتصادية، تظل قادرة على ممارسة تأثيرها ونفوذها فى المنطقة(٤٢). خاصة فيما يتعلق بقضية التطرف التي تمثل الأساس الفكري للجماعات الإرهابيةالمتطرفة- والتي لا تتفق مع مصالح الأمن القومي المصري وأيضاً مصالح مصر الإقليمية في المنطقة التي لا تنفصل عنها- ، سواء الجماعات التي تعمل في مصر مثل أنصار بيت المقدس، أو التي تعمل في الجوار المحيط بمصر، سواء المباشر كـ حالة ليبيا، أو جوار الجوار كما في حالتي سوريا واليمن.

وعلى ذلك، نتناول في هذا المبحث، الدور والتأثير الذي تواجهه مصر على المستوى الإقليمي من جراء ظاهرة التطرف، وفي المقابل نتناول أيضا الأبعاد التي حملتها هذه الظاهرة على التحركالمصري الخارجي.

أولاً: ظاهرة التطرف ومدى تأثيرها على دور مصر الإقليمي في المنطقة

ليس ثمة خلاف على حيوية الدور الذي تلعبه مصر في المنطقة العربية والذي أكسبها إلى حد بعيد الكثير من زخمها وهيبتها منذ أمد طويل. بيد أنه في الآونة الأخيرة ثارت علامات استفهام كثيرة حول طبيعة هذا الدور، خصوصا في ظل ما يعتريه من تغيرات صبت في مجملها في انحساره وتراجعه بشكل غير معهود(٤٣).. وتحديدا منذ بداية الثوراتيين التي إندلعت في البلاد، الأمر الذي اعتبره البعض خروجا عن المألوف.وحقيقة الأمر فإنه يصبح من الصعب استثناء تراجع الدور الإقليمي لمصر عربيا عنه على مستوى الشرق الأوسط، أو على مستوى الدائرة الأفريقية كما جرت العادة في تصنيف دوائر السياسة الخارجية المصرية.

وإذا كان البعض يعزو هذا التراجع إلى تغير في ديناميات البيئتين الإقليمية والدولية، وهو ما يصعب إغفاله بالطبع، فإن هناك عوامل أخرى داخلية نعتقد

بدورها القوي في تفسير هذا التراجع والانحسار.ولأغراض التحليل يمكن الحكم على مدى قوة أو ضعف الدور الإقليمي المصري(٤٤).. من خلال ملف التطرفباعتباره أحد المؤشرات الهامة علي قياس حركة هذا الدور ومساره صعوداً وهبوطاً وهما.

فظاهرة التطرف التي تواجهها دول المنطقة ومنها مصر ستؤثر على سياسة الأمن القومي العربي في منطقة الشرق الأوسط، ومنها الأمن الإقليمي والوطني؛ نظراً للارتباط الوثيق وعلاقة التفاعل المتبادل والتأثير والتأثرفيما بينهم.والقضاء على التطرفومكافحته،كانت مصر من الدول التي تمثل الأداة والدولة الهامة في المنطقة، التي يمكن من خلالها محاربة التنظيمات والجماعات المتطرفة على جبهات عديدة خاصة مع حدوث ثورات التغيير العربي في المنطقة، وتنامى معها الحركات الإرهابيةالمتطرفة مما أثر على الأستقرار وأمن المنطقة ومصالح القوى الكبرىبها المتمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية، نظرا لموقع مصر الاستراتيجي ووجودها على الحدود مع إسرائيل وقطاع غزة من الشرق، وليبيا من الغرب، وعلى طول ساحل البحر الأحمر.فتمتلك مصر أيضاً الأصول الرئيسية المركزية في تحقيق الأستقرار الإقليمي، إذ تدير قناة السويس والتي تعد موقع هام للشحن والتجارة العالمية، فالجيش الأمريكي يعتمد على قناة السويس في نقل الأصول العسكرية من البحر الأبيض المتوسط إلى منطقة القرن الأفريقي والمحيط الهندي، والفارسي والخليج، والحفاظ على حرية التنقل عبر قناة تتطلب علاقات مستقرة بين مصر وجيرانها، وبخاصة إسرائيل(٤٥).كما أن مصر تعد هامة أيضاً لحليفة الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط (إسرائيل)، وذلك لحمايتها من التنظيمات المتطرفة والعمليات الإرهابية على الحدود، وإتضح ذلك من خلال قيام إسرائيل بنشر قوات مسلحة على الحدود مع مصر، إذ قرر الجيش الإسرائيلي بنشر أنظمة رادار ذات كفاءة عالية على طول الحدود المصرية للتحذير من القذائف

الصاروخية المحتملة من سيناء، كما قامت لاحقاً بالأشتباك مع عناصر إرهابية قادمة من سيناء، فهذا يؤكد دور مصر الإقليمي، وإستخدام القوى الكبرى وحلفائها لها ولمصالحها في المنطقة والمتمثلة في الولايات المتحدة وحليفتها إسرائيل. لكن في ظل ثورة الخامس والعشرين من يناير/ كانون الثاني ٢٠١١م، تراجع الدور المصري الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط، خاصة في ظل الإنقسام الشديد بين أفراد الشعب المصري، وفي ظل هذه التوترات، تصاعدت الجماعات المتطرفة بشكل كبير خاصة بعد ثورة الثلاثين من يونيو/حزيران ٢٠١٣م، وتنامى التطرف الحدودي مع دول الجوار؛ والذي كان له دور كبير في التأثير على الدور المصري الإقليم، وذلك نتيجة للتأثر بالجماعات الجهاديةالمتطرفة المنتشرة على حدود شرق ليبيا القريبة من الحدود الغربية لمصر، خاصة مع وجود التشابكات الجغرافية والسياسية والأيديولوجية بين التيارات الإسلامية بين البلدين، هذا بجانبالتصاعد الغير مسبوق في تهريب الأسلحة من تلك الحدود، وفقر الموارد اللازمة لهذه المدن المصرية الحدودية، وصعوبة السيطرة والرقابة عليها، وتنظيم التنقل بها، كل ذلك ساعد بشكل كبير على تصاعد هذه الجماعات المتطرفة فيها. وظهور أماكن للتدريب لتلك الجماعات بالقرب من الحدود المصرية. وأيضاً وجود تنظيم جيش الإسلام في غزة، والتابع لحماس، وله دور في نشر الفكر الجهاديالمتطرف في سيناء، وهذا بدوره يحدث توترات داخل الدولة، والتي برزت بشدة خاصة بعد الإطاحة بحكم الإخوان المسلمين في مصر، وغيرها من الجماعات المتطرفة في بلاد المغرب العربي وسوريا والعراق ولبنان، والذي له دور في التأثير على الأمن القومي المصري، وإنهاك الجيوش المصرية في محاربتها، ومن ثم هذا يؤثر بشدة على الأمن القومي المصري، وبالتالي التأثير على القدرة المصرية في لعب دور فعال على المستوى الإقليمي[٤٦].ومن هنا إتجهت مصر لعمل لقاءات دورية مع الجزائر، وذلك لمواجهة التهديدات التي تفرضها الأزمة الليبية، ويقوم كلا

البلدين بتبادل المعلومات لمكافحة شبكات تجنيد المتطرفين والإرهابين، ونقلهم عبر الحدود، والحد من إمتداد الجماعاتالمتطرفة الموالية لتنظيم داعش، وحشد الدعم الإقليمي والدولي لمواجهة التطرفوالإرهاب العابر للحدود في ليبيا، والحفاظ على وحدتها. كما إتجهت مصر لإستخدام القوة الناعمة من أجل محاربة تنظيم داعش من خلال "حرب الأفكار"، وذلك من خلال محاربة فكرة بأخرى من خلال مؤسسة الأزهر، ووزارة الأوقاف، ودار الإفتاء، والحد من نشر أفكار هذه الجماعات الإرهابية، خاصة في ظل التوترات الداخلية العنيفة بعد ٣٠ يونيو[٤٧]، وهذه التغييرات أدت إلى التشكيك الأمريكي في دور مصر في مكافحة التطرف والإرهاب، ولكن مع محاولة مصر للمشاركة وعمل مبادرات للمكافحة شيئً فشيئاً عاد التوجه والدعم.إذ تصاعدتجهود التعاون الدولي في مجال مكافحة انتشار الأفكار المتطرفة في سبتمبر من العام ٢٠١٤، وإتجهت الولايات المتحدة لعمل تحالف دولى لمواجهة تنظيم داعش، ويضم حوالي ٥٠ دولة، ومن ضمن هذه الدول مصر، وذلك بناء على أهميتها كما أوضحنا سلفاً، إذ أن مصر تسعى من خلال مشاركتها في التحالف الدولي، إلى التعاون مع الدول للقضاء على الجماعات المتطرفة، وبالأضافة إلى ذلك إعطاء دعم وشرعية للنظام السياسي المصري بها، وترى مصر أن هذا يعد منفذ لها لتقليل تدخل تركيا في المنطقة[٤٨].أيضا في الشهور الأولي من عام ٢٠١٥، عقدت قمة واشنطن لمكافحة التطرفالعنيفخاصة بين الشباب. خلال الفترة من ١٧ إلى ١٩ فبراير ٢٠١٥، والتي شارك فيها ممثلون من أكثر من ستين دولة، وعدد من المنظمات الدولية والإقليمية[٤٩]. كما عقد مؤتمر وزارة الخارجية البريطانية حول مكافحة التطرف العنيف في ٢٥ مارس ٢٠١٥، ونظم مجلس الأمن الدولي في ٢٣ أبريل جلسة نقاشية حول دور الشباب في مكافحة التطرف العنيف وتعزيز السلام[٥٠].

ونجاح مصر أيضاً في إثبات دورها الإقليمي، وذلك من خلال المؤتمر الإقتصادي العالمي، والذي جاء فيه مساندة معظم دول العالم لمصر، والتأكيد على دورها في مكافحة التطرف والإرهاب في المنطقة، وإبداء الرأي على الرغبة في تخطي أزمتها الإقتصادية، وما تلى ذلك من نجاح القمة العربية السادسة والعشرين التي عقدت مباشرة في شرم الشيخ عقب المؤتمر الإقتصادي، والتي أثبتت دور مصر الفاعل في العالم العربي، وقدرتها على إحداث الإستقرار في المنطقة، خاصة فيما يتعلق بالحرب في اليمن، ودعم النظام في مواجهة الحوثيين، وأيضاً في موافقة معظم الدول العربية على الإقتراح المصري بإنشاء قوة عسكرية عربية مشتركة لمواجهة التهديدات التي يواجهها الأمن القومي العربي من قبل المنظمات المتطرفة، وأيضاً إيران، والمخططات الأمريكية في المنطقة، وبالتالي هذا الوضع فرض على الدول الكبرى ذات المصلحة في المنطقة والمتمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها - حسن التعامل مع مصر، وذلك في ظل نظام يحرص على إستقرار المنطقة، ومكافحة التطرف[٥١].فقد حرصت مصر بشكلاً فاعلاً على المشاركة في هذه المبادرات والاجتماعات، وعلى طرح نفسها كمنصة انطلاق لمحاربةالتطرفوالأفكار المتطرفةفي العالمين العربي والإسلامي، ذلكعلى جبهات عدة منها الإقليمي والثنائي.لتحقيق دور مصري استراتيجيإقليمي يثبت جدارته في محاربة الجماعات المتطرفة، وكسب سمعة دولية وعربية وإقليمية دون التورط المباشر في الحرب.

فمصر تتجه نحو كيان مكتمل الملامح بعد الثورتيين التي اندلعتفيها ، مؤهل لاستعادة الدور الريادي الذي تفرضه الحقائق التاريخية والجغرافية ومدرك للتحديات الاستراتيجيةوالسياسيةوالإقتصادية وغيرها من التحديات المصيرية الأخرى، وأيضاً للمصالح المتعلقة بالأمن القوميوالإقليمي والوطني.

ثانياً: أبعاد التحرك المصري الإقليمي والدولي

يمكن تحديد ثلاثة أبعاد رئيسة لتعامل مصر مع قضية التطرف كقضية من القضايا الإقليمية والدولية للسياسة الخارجية(٥٢):

١- يتمثل البعد الأول في وجود إدراك بأن التطرف ظاهرة عالمية متعدية الحدود، وهي لا تقتصر على الدول العربية أو على إقليم بعينه. فالتحولات الاستراتيجية التي أحدثتها الثورات العربية في إقليم الشرق الأوسط كشفت عن أن الدول الغربية أيضاً مسئولة عن انتشار الأفكار المتطرفة، وهو أمر لم يكن متداولا بصورة كبيرة في الدوائر السياسية والأكاديمية في فترات سابقة، إذ كان يتم التعامل مع الدول العربية، خاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ، على أنها حواضن للأفكار المتطرفة، بسبب انتشار الفقر فيها، وغياب الطابع الديمقراطي عن نظمها. إذ كشفت ظاهرة المقاتلين الأجانب في سوريا والعراق عن أن انتشار الديمقراطية في الدول الأوروبية لم يحل دون رغبة المواطنين الأوروبيين في السفر والجهاد في صفوف "داعش"، حتى أصبحوا يمثلون، وفق تقديرات المركز الدولي لدراسات التطرفICSR في ديسمبر ٢٠١٤، ما نسبته ٢٠% من إجمالي المقاتلين في صفوف "داعش". كما أن السياسات التي تتبعها الدول الأوروبية في التعامل مع بعض القضايا المتعلقة بالتعددية الثقافية في مجتمعاتها تعد سبباً لانتشار التطرف، ومن ذلك قضية الإسلاموفوبيا بتجلياتها المختلفة، والتي تؤثر سلباً فى فرص دمج المجتمعات المسلمة في هذه الدول، فضلاً عن تأثيرها فى المسلمين في كل أنحاء العالم بما فيهم مصر والمنطقة العربية. وفي هذا الإطار، أكد الرئيس المصري "عبدالفتاح السيسي"، أثناء زيارته إلى أسبانيا في أبريل ٢٠١٥ ، أن "العالم بحاجة أكثر من أي وقت مضى إلى تحالف شعوب وحضارات فى مواجهة التطرف والكراهية، التى تمثل بيئة خصبة لانتشار الإرهاب، لما يمثله من تهديد

لأسس وقيم الحضارة الإنسانية". وهذا يتطلب من الناحية العملية التعـاون متعدد الأطراف مع الدول التي تتشارك مع مصر في تصوراتها الخاصة بخطورة التطرف على الأمن القومي، وهي قضية تخضع لحسابات سياسـية بصـورة كبيرة. ولعل موقف هذه الدول من جماعة الإخوان، التي يحـرص الـرئيس السيسي على تأكيد الطابع المتطرف لها، يعد مثالاً جيداً على ذلك. إذ أشار في معرض خطابه الدولي أمام الجمعية العامة للأمم المتحـدة في ٢٤سـبتمبر ٢٠١٤ إلى أن مصر "رفضت الرضوخ لطغيان فئة باسم الدين، ورفض قوى التطرف التي فوضت دولة المؤسسات وعملت على شق وحـدة الصـف المصري".

٢- وينصرف البعد الثاني إلى اكتساب التطرف بعدا إلكترونياً نتيجـة تزايـد الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات ووسائل التواصل الاجتمـاعي، والـتي أصبحت أداة منخفضة التكلفة لنشر الأفكار المتطرفة، بل والتخطيط لتنفيذ العمليات الإرهابية. ورغم ما يبذل من جهود من قبل العديد من الدول من أجل الرقابة على التطبيقات الاجتماعية بأنواعها المختلفـة، فإنـه لم يعـد بالإمكان السيطرة عليها بصورة كاملة، وأصبحت كذلك التداعيات السلبية المترتبة على الحجب الكامل لهذه التطبيقات لا يمكن التنبؤ بهـا. وفي حالـة مصر، تشير الدراسة الإحصائية السنوية الخاصة بشركة جوجل لعام ٢٠١٢ إلى أن نسبة من يقتنون الهواتف الذكية بلغ نحو ٢٦ % من إجمالي السكان في مصر، أي نحو ٣٢ مليون نسمة، وتبلغ نسبة المسـتخدمين للتطبيقـات الاجتماعية المختلفة من هذه النسبة على الهواتف المحمولة ٥٦ %، بينما بلغ مستخدمو الإنترنت في مصر- بحسب البيانات الخاصة بالجهـاز المركـزي للتعبئة العامة والإحصاء لعام ٢٠١٤ - عدد ٤٢.٣١ مليون مسـتخدم. ونظراً لما يصاحب تزايد استخدام هذه المواقع من التعرض للأفكار المتطرفة،

فقد طالب الرئيس عبد الفتاح السيسي الأمم المتحدة بغلـق الصـفحات التكفيرية على مواقع التواصل الاجتماعي، والصفحات الخاصة بالجماعـات الإرهابية.

٣- ويتعلق البعد الثالث والأخير بأن مواجهة التطرف لا تعتمد فقط على المعالجة الأمنية، فهي قضية لها مبرراتها "غير الأمنية". وقد تحدث الرئيس السيسي عن رؤيته الخاصة بهذه المسألة، إذ حدد مرتكزين لاستراتيجية مكافحة التطرف، هما "تطبيق مبدأ المواطنة وسيادة القانون بناءً على عقد اجتمـاعي ونوافـق وطني، مع توفير كافة الحقوق، لاسيما الحق فى التنمية الشاملة، بما يحصـن المجتمعات ضد الاستغلال، والانسياق خلف الفكر المتطـرف، والمواجهـة الحاسمة لقوى التطرف والإرهاب، ولمحاولات فرض الرأى بالترويع والعنف، وإقصاء الآخر بالاستبعاد والتكفير".

من هنا نجد أن، مصر بعد الموجة الثورية الثانية فى ٣٠ يونيو عام ٢٠١٣ تمكنت من إرساء بعض المبادئ الأساسية التى تسترشد بها السياسة الخارجية المصـرية في توجهاتها على المستوى الإقليمي وأيضا الدولي، والتى يتم على ضوئها توجيه هذه السياسة، فى مقدمة هذه المبادئ استقلال القرار الوطنى المصرى ورفـض أيـة إملاءات خارجية، وكذلك استعادة الدور القيادي الإقليمي لمصروالذي لعبته في السابق، فضلا عن محاربة التطرف والدعوة إلى تجديد الخطاب الـديني وعقـد تفاهمات إقليمية مع الدول المعنية بالبؤر الإرهابية فى البلدان المختلفة. قد لا ترقى هذه المبادئ إلى مستوى الرؤية الشاملة لتوجهات مصر الخارجية فى الحقبة الراهنة أو مستوى الوثيقة الرسمية التى تحدد توجهات مصر ضمن اسـتراتيجية للأمـن القومى المصرى فى الحقبة الراهنة ولكنها على أية حال بداية مهمة لإحداث النقلة النوعية المطلوبة فى توجهات وسياسات مصر الخارجية. فمستقبل الدور الإقليمى لمصر يرتبط بقدرة مصر على بلورة نموذج حضارى وسياسى وثقافى للمنطقة يجمع

بين الاعتدال والانفتاح على الثقافة الحديثة وبين الخصوصية الثقافية والثقافة الكونية وبين قوة الدولة وقوة المجتمع وبين الحضور الفاعل فى النظام الدولى والعمل على تغيير وتعديل توجهاته إزاء قضايا العرب والمسلمين وبصفة خاصة قضية "التطرفالتي تؤثر على المنطقة بأثرها وعلى حضارتها الإسلامية".ومن البديهى أن الدور المصرى الإقليمى تتوفر له فى الوقت الراهن أحد أهم أركان ومقومات هذا الدور ألا وهو القبول الداخلى لممارسة مصر لدورها، إذ إن جانبا كبيرا من الغضب الثورى الذى رافق مجريات ثورة الخامس والعشرين من يناير عام ٢٠١١ وموجتها - الثورية الثانية ٣٠ يونيو عام ٢٠١٣ - كان يتعلق بتدهور مكانة مصر وتخليها عن دورها وانسحابها، أما القبول العربى فحدث ولا حرج إذ يدرك العرب بصورة متزايدة أهمية دور مصر للمنطقة والإقليم وهذا القبول العربى يجمع بين الصفة الرسمية وغير الرسمية أى بين الدول وبين الشعوب العربية، ومن شأن هذا القبول والترحيب الداخلى والخارجى تحفيز الإرادة المصرية على القيام بأعباء هذا الدور(٥٣).. بإيجابية وتوازناً وفعالية أكثرمراعاة للمصالح مع دول الجوار، ومحاولة تنمية المصالح ومواجهة القضايا المشتركة معها(كقضية التطرف هذه)، على آمل أن تستعيد زعامة هذا الدور الإقليمي كما كان من قبل، خاصة مع حدوث التحولات السياسية السريعة والمستمرة في المنطقة.

المبحث الرابع: الوقاية من التطرف: تركيز استراتيجي على الجهود المصرية الرامية إلى التصدي للتطرف

لكي تتمكّن مصر من مجابهة العمليات المتطرفة المنظمة، يستوجب اعتماد خطة استراتيجية تقوم على مجموعة شاملة من الخطط والسياسات والإجراءات التنفيذية، متسقة مع قرار مجلس الأمن للأمم المتحدة عدد ١٣٧٣ (٢٠٠١)ليلُزم كلّ الدول لسن الأطر القانونيةّ والتنظيميةّ والمؤسساتيةالمناسبة من أجلمكافحة الإرهاب وشن حرب عليه، ومواجهة الأنشطة الإرهابية والتنظيمات المتطرفة

وتحركاتهم[٥٤]. وكذلك قرار مجلس الأمن للأمم المتحدة عدد ١٤٥٦ (٢٠٠٣) والقرارات التي تلته، والذي يلزم الدول للحرص على أن تتطابق جميعالإجراءات المتخذة لمكافحة التطرف والإرهاب مع القانون الدوليّ وبالخصوص مع القانون الدوليّ لحقوق الإنسان وقانون اللاجئينوالقانون الإنسانيّ[٥٥].

فكثيرا ما تحدد الخطط الاستراتيجية المعتمدة لمكافحة التطرف عددا من الأهداف التي تكون موزعة على المراحل للعمليات الإرهابية المتطرفة. يمكن تصنيف هذه الأهداف بصفة عامة كما يلي[٥٦]:

١- الحيلولة دون أن يلجأ الرجال والنساء إلىالتطرفوالإرهاب.

٢- توفير الفرص والدعم للأفراد المتعاطفين مع التطرف العنيف والراديكاليةّ اللذّين يؤديان إلى الإرهاب أو المشاركين فيهلكي يتراجعوا عن تعاطفهم.

٣- رفض تقديم الدعم والموارد والوسائل للمشبوهين في التورط في عمليات متطرفة لتنظيم صفوفهم أو للتخطيط والإعداد لشنهجوم وعمليات إرهابيةّ.

٤- الإعداد للتصدي للعمليات المتطرفة من أجل الحد من المخاطر المحتملة وبالخصوص تلك التي تستهدف البنية التحتيةالأساسيةّ.

٥- متابعة المشبوهين في تورطهم في العمليات المتطرفة لإيقافهم ومحاكمتهم.

٦- الرد على العمليّات الإرهابيةّ المتطرفة باعتماد إجراءات رادعة ومناسبة للحد من وقعها ولمساعدة الضحايا.

من هنا تتحمل الدولة المصريةمسؤولية تقديم الحماية ضد العمليات المتطرفة ويتطلب هذا تركيزها على وضع الوسائل الرادعة والوقائية المناسبة.ينعكس هذا في مسؤولياتها القانونية الدولية وفي التزاماتها السياسية. في هذا النطاق حددت الاستراتيجيةّ الأمميةّ لمكافحة الإرهاب والتطرف مقاربة بديلة لمكافحة الإرهاب والتطرف تشتمل على[٥٧]:

١- إجراءات لمعالجة الظروف التي تهيئّ لانتشار ظاهرةالتطرفوالإرهاب.

٢- إجراءات للوقاية منالتطرفوالإرهاب ومكافحتهما.
٣- إجراءات لضمان احترام حقوق الإنسان للجميع ولتطبيق مبـادئ دولـة القانون التي تمثلّ القاعدة الأساسيةّ للحربضد التطرفوالإرهاب.

استراتيجية المواجهة والوقاية من التطرف

استكمالا لجهود الدولة المصرية في مجال مكافحة التطرف والإرهاب، تحتـاج مصر فى الفترة المقبلة إلى إستراتيجية وطنية وقائية لمكافحة التطـرف العنيـف والراديكاليةّ المؤديين إلى الإرهاب، تنطلق من ثوابت عدة وحزمة متكاملة مـن السياسات والإجراءات، ضرورة أن تتبناها الحكومة وفق خريطة محددة تحتاج إلى جهود شاملة ومتعددةالاختصاصات. تنفذ من خلال مجموعة عمل معنية بمكافحة التطرف يتم تشكيلها لهذا الغرض؛ لتتألف من ممثلى الوزارات والهيئات والأجهزة الأمنية والاستخبارتية والقضائية المعنية بهذا الشأن، وعدد من الخبراء والمتخصصين فى شؤون التطرف والإرهاب، وقياداتالجماعات الإسلامية المعتدلة الـتى نبـذت العنف والتطرف ولديها خبرة فى التعامل مع المتطرفين ومـع أفكارهم.كـذلك الإعلاميين ذوي المهنية العالية في كيفية التعامل مع العمليات والحوادث المتطرفة وتغطية أخبارها وتحليلها وتفسيرها في مجالي الوقاية والمعالجة. والشباب المعتـدلين سواء من طلاب الجامعات أو من نشطاء الإنترنت ممن لـديهم القـدرة علـى التصدى للأفكار المتطرفة ومواجهتها..وبعض المتخصصـين فى مجـال الطـب النفسىوالتعامل مع الشباب المُعرض للخطر، بإذ تضمن هذه الإستراتيجية الجمع بين السياسات العلاجية للشباب المتطرف، والوقائيةالتى تهدف لحماية الأجيـال الشابة الجديدة من الانجذاب للأفكار والجماعات المتطرفـة[٥٨].وتتمثـل هـذه الاستراتيجية في السياسات والاجراءاتالتالية:

أولاً: السياسات والإجراءات العامة

١ - معالجة الظروف والعوامل الهيكلية المهيأة للتطرف العنيف:للقضاء على التطرف بصفة فعليةٌ يجب معالجة جذرية للظروف المهيأة بل المؤدية له، وبالخصوص الظروف الهيكلية والعوامل الدافعة المرتبطة..بمجالات تتصل بمكافحة التطرف لكنها لا تقتصر عليها من ذلك(٥٩):

أ. معالجة العوامل الاقتصاديةٌ والاجتماعيةٌ السلبيةٌ على غرار الفساد وقلةٌ وضعف الحوكمة الرشيدة وارتفاع نسبالبطالة وبالخصوص بطالة الشباب.

ب. تعزيز المؤسسات الديمقراطيةٌ ودولة القانون من ذلك الشرطة الديمقراطيةٌ ودعم الحوار بين الدولة والمجتمع وضماناحترام حقوق الإنسان والحرياٌت الأساسيةٌ.

ج. تطوير المنظومة التعليمية.. وتطوير المناهج التعليمية لغرس القيم الوطنية، وإشاعة الوسطية، وتبني الاعتدال والتسامح.

د. تعزيز دور المؤسسة الدينية المتمثلة في مؤسسة الأزهر الشريف ووزارة الأوقاف، بتجديد الخطاب الدينيالمستنير عن طريق أقطاب الفكر الديني المستنير والعلماء الإجلاء.. في توضيح المفاهيم، وفتح مسارات حوار هادئة مع الشباب، بمختلف توجهاتهم الثقافية والفكرية، لمناقشتهم في الأدلة الشرعية والحجج التي يدعمون بها مواقفهم. وعدم الربط – بصورة مباشرة أو غير مباشرة – بين الدين والتطرف المؤدي إلى الإرهاب، باعتبار أن الإرهاب لا دين له، والتركيز على الانحراف الديني هو مكمن العلة وبيت الداء في المجتمعات البشرية.

ه. مكافحة التعصب والتمييز ودعم الاحترام المتبادل والتعايش والعلاقات المتناغمة بين كافة الأطياف.

و. محاولة وضع حد للخلافات العنيفة والتشجيع على الفـض السـلمي للنزاعات وحلّ المشاكل القائمة.

٢- دعم أطراف الصف الأمامي: يجب دعم أطراف الصف الأول من الأقرباء أو الأساتذة أو المتخصصين أو المرشدين الاجتماعيين من يسهل عليهم التواصل مع الأفراد المهددين بالاستقطاب، والمعرضين أكثر من غيرهم لخطرالتطرف الراديكالي؛ لفهم المعنى الحقيقي للتطرف. ويجب تدريبهم علـى التعرفعلـى تركيبة العوامل المختلفة ونقاط التقاطع بينهما؛والتي يمكن أن تؤدي إلى مزيد من التطرف العنيف لدى كلّ شخص على حدة،كذلك يجب معرفة الـدور الذي قد تقوم به ولمن يلجؤون إلىطلب الاستشارةأوالمساعدة.

٣- مجابهة انتشار الأفكاروالخطابات المشرعة للتطرف بمجابهـة انتشـارالأفكار والخطابات المشرعةللإرهاب: يمثلّ انتشار وتقبلّ الأفكار والخطابات المشرعة للتطرف والداعية إليه عوامل استقطاب بامتيـاز. فكـثير مـن المتطـرفين والمتشددين العنيفين يارعون في صياغة خطبهم وتزيينها لنشرها بطريقة يصل صداها إلى الأفراد أو الفئات المستهدفةلاستقطابهم وضـمهم إلى صـفوف الراديكاليين المتشددين. توجد عديد من المقاربات المختلفـة الـتي يمكـن استعمالها لإضفاء الشرعيةعلى التطرف والإرهاب والدعوة إليهما ومنها(٦٠):

أ. استعمال القاعدة التي تقول إنّ الهدف يبرر الوسـيلة إذ يمكـن تبريـر ضرورة العنف والتطرفلبلوغ غاية اجتماعية أوإيديولوجيةّ أو سياسيةّ أو غيرها و أنه لا يوجد حلّ آخر.

ب. نزع الصفات الإنسانيةّ عن الضحايا بسبب عدم التسامح والكراهيـةّ ونكران الكرامة الإنسانيةّ.

ج. وصف التطرف بالأمر المثير والمضاد للثقافة أو التركيبة المهيمنة.

د. البناء على كاريزما و/ أو شرعيةّ المتطرفين وبالخصوص قادتهم.

لذا تتطلب مكافحة الدعوات إلى التطرفوالأفكار والخطابات المشـرعة لـه وللإرهاب عددا متنوعا من التدخلات. من ذلك يجب فهـم هـذه الخطابـات والأفكار للتمكن من دراسة ومعالجة الشكاوى والمظالم التي تستغلها تلك الأفكار ولاجتناب حدوث أفعال قد برر القضاياالتي يدافع عنها المتطرفون، ويسـتعملوا من خلالهاأنواعا كثيرة من الحجج،لذلك من الضروري أن تقارعها أصواتمناسـبة وذات مصداقية؛ مبنية على ديناميكية – تساهم فيها كافة أجهزة الدولة – تعتمد على حجج وبراهين رادعة لحججهم ومتناسبة مع الأفعال للحفاظ علـى ثقـة المواطنين، وكذلك لاجتناب تمكين المقترفين من الفرصةللقيام بدور الضـحايا أو لتبرير خطاباتهم المتطرفة. كما يجب إقامة الدليل على خطأ تلك الخطابـات مـن الناحية الإيديولوجية والواقعية بنشر رسائلمضادة وإيجابية للجماهير المسـتهدفة بحملات الانتداب والتطرف العنيف. وفي هذا الصدد فـإنّ مواقـف وتجـارب متطرفينسابقين أو عناصر انسحبت من مسار التطرف العنيف والراديكاليةّالمؤديين إلى الإرهاب يساعد كثيرا على صياغة رسائلوخطابات مضادة ونشرها[٦١].

٤- تطوير مقياس وطني للتطرف[٦٢]:وذلك بالتعاون بـين مراكـز البحـوث المتخصصة والوزارات التي تنشط في التعامـل مـع الـنشء والشـباب والمسجونين. ويسمح ذلك بالتحديدالدقيق للعوامل الأساسية المسئولة عـن انتشار الأفكار المتطرفة ومواجهتها قبل تحولها إلى أنماط سلوكية عنيفة. ويمكن في هذا المجالالاستفادة من مؤشرات العنف، والإرهاب، أو ببعض المؤشرات المرتبطة بعدد من جوانب ظاهرة التطرف، وإجراء مزيد من الدراساتالميدانية التي تقيس التغير في منظومة القيم لدى الشباب، ومـدى انتشـار أفكـار التطرف بين مختلف فئاتهم، وقيام وزارات الدولة بتكثيفجهودها نحو رعايـة أنشطة الخبراء والمتخصصين في المجال. وتقدم الخـبرة الأمريكيـة نموذجـاً للاستفادة من طاقات الخبراء والباحثين في رصد الاتجاهات القائمة للتنظيمات

المتطرفة، وتجميع كافة المعلومات عنها بغرض ملء الفجوات خاصة بشـأن التيارات الجديدة. ومن المهم أن يتوازى مع ذلك الجهد العلمى إنشاء قواعد بيانات داخلية عن المتطرفين على غرار الخبرة الألمانية، والتى قامت السلطات فيهابعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ بإنشاء قاعدة بيانات داخلية للتحـرى عن الأشخاص والتنظيمات المشتبه فى قيامها بأنشطة إرهابية أووفقاً لقـرار مجلس الوزراء الألمانى فى ٢٠ سبتمبر ٢٠٠٦ ، وفادت «قاعـدة بيانـات مكافحة الإرهاب» يميلون إلى التطرف، علاوة على إنشاءالجهود المبذولة فى التحقيقات مع المشتبه فيهم إلى القبض على الكثير من المتطرفين ذوى الصلة بالتنظيمات المتطرفة، وإجهاض تنفيذعمليات إرهابية كانت تستهدف مصالح أمريكية فى ألمانيا.

٥- تعزيز التعايش مع الاختلاف ونشر ثقافة السلام:لقد ثبت أن التنوع وثقافة الاختلاف والتعددية الفكرية واقع كوني وإرادة إلهية يستحيل إلغاؤها؛فالتعدد ضرورة اجتماعية، والمواطنة حق إنساني ، علينا أن نتعامل مع هذا الواقـع بوعي يحقق التعايش السلمي في ظل التنوع والتكامل مع التعدد والتعاون في القواسم المشتركة ، عليه إذا أردنا تعايشاً سلمياً يحافظ على الوحدة..[٦٣] أن نتواثق على عامة الشعب أن يمكنهم التعايش معالاختلاف داخل واقع مركب متعدد الطبقات. وتتطلب التعددية أن نسمح لهذهالاختلافات بـأن تثـري مجتمعنا.

إن قبول ثقافة الآخر المختلف لا يعني بالضرورة الاقتناع بها، إنما هو إقـرار بوجود الاختلاف معها وبوجود هذه الثقافة وقبولها من قبل الآخر، شرط أن لا تكون تلك الثقافة مبنية على حساب حقوق الآخر أو وجوده، كما ويجب النظر إلى الآخر المختلف من دون تمييز بسبب الجنس أو الدين أو القومية أو

الخلفية الاجتماعية أو الاتجاه السياسي أو أي سبب آخر، وطالما أن الاختلاف لا يكون على حساب وجود الآخر أو حياته، فالآخر هو فرد مـواطن، لـه نفس الحقوق وعليه نفس الواجبات، فيجب احترام هذا الاختلاف والعمل على تعزيز قبول ثقافة الآخر المختلف مهما بلغت درجة الاختلاف، وتفعيلها بشكل طبيعي بما تنسجم مع واقعنا ومتطلباته.وإن التسامح والديمقراطية لهما اتجاهان أي اخذ وعطاء وتفاعل ايجابي مع قيم إنسانية جديدة بعيدة عن روح التعصب والكراهية وشطب الآخر المختلف.إذ إن غياب الديمقراطية تنعـدم إمكانية تكافؤ الفرص في التعبير عن الرأي، وإن غياب العدالـة السياسـية تنقطع فرص الحوار والتواصل بين مكونات المجتمع، وإن غياب سلطة القانون يقع الضرر على الجميع بدون استثناء.ولكن غياب ثقافة التسامح وقبـول الآخر المختلف هو من أكثر عوامل الواقع الذي يعاني منه مجتمعنا في الوقت الحاضر، وهذا يمثل مسؤولية يجب أن يضطلع بها الجميع من قوى سياسـية ومنظمات مجتمعية ومؤسسات ثقافية وحتى علماء دين، ولكن بعض مـا تم ذكرها هو فاقد لما عليه أن يعطيه للمجتمع، وإذ أن فاقد الشيء لا يعطيه بأي حال من الأحوال.وإن الاعتراف والإقرار بثقافة التسامح وقبـول الآخـر والاعتراف به هو أمر جيد ومقبول نظرياً ولكن يجب العمل والنضال مـن أجل ترسيخ قيمة هذه الثقافة وتطبيقها في الحياة اليومية بشكل يعود بالفائدة على الجميع دون استثناء.من أجل العمل على نشر هذه الثقافة لا بد مـن اتخاذ بعض الخطوات العملية في هذا المجال ألا وهي[٦٤]:

أ. تبني برامج علمية وذلك لتنمية وعي مجتمعي...

ب. وضع مناهج تعليمية جديدة لإعداد جيل واع قادر على تحمل أعباء المرحلة...

ج. إيجاد أدوات إعلامية متطورة على جميع الأصعدة...

د. نبذ كل أشكال التطرفوالتخلف والتشدد في المجتمع عن طريق إقامة دورات تعليمية وندوات تثقيفية...

ففكرة التسامح والتعددية الفكرية والاعتدالوقبول الآخـر، واللجـوء إلى الحوار وإلغاء فكرة شطب الآخر وإقصائه والثأر وإناطتها بالقانون، يعتمـد على اتباع منهج منظم - متكامل مع الإطار الثقافي للمجتمعللارتقاءبالجديد؛ من خلالاستعداد الأطراف التي تريد بناء مستقبلها نحو مجتمع متصالح مـع نفسه؛ على أساس تغليب المصلحة العامـة علـى الخلافـات الشخصـية والاختلاف في وجهات النظر والمشاعر والأفكارالسلبية الدفينة البعيدة عـن التعقل والتروي واللاتعصب في نتائجها.

ثانياً: السياسات والإجراءات الموجهة

١ - المسائل القضائية والجنائية في مكافحة التطرف العنيف: يجب صياغة قـوانين "تحارب" التطرف، ترتكز على إطار تشريعي دقيق وصريح يوفر الظـروف المناسبة لتجريم الجنايات التمهيديةّ، وملاحقـة ومقاضـاة الأشخاصـالذين يحرضون على التطرفالعنيف أو ينتدبون ويستقطبون عناصر من أجلـه. إذ يجب تجريم التحريض على التطرف.. والانتدابعلى براهين وحجج محددة وأن تضمن مسارات قضائيةّ ومحاكمة عادلة وأن تمتنع قطعيـاً عـن اسـتعمال التعذيبوجميع أنواع الممارسات المهينة والقاسية وغير الإنسانيةّ الأخـرى وأن تضمن الحق في الحياة والحق في الحريةّ وفي الأمن[٦٥].. أي ملاحقتهما قضائياً حسبما جاءت به المعايير الدوليةّ لحقوق الإنسان. كما يجب أن تحدد هـذه القوانين التجريم بكلّ دقةّ، ويجب أن يأخذ في الحسبانألا يكـون التجـريم

موجها لمجموعة أو لفرد بعينه دون سواه. إنمجرد الإدلاء والتعبير السلمي عن أفكار ومواقف وايديولوجيات ومعتقدات يعبر عنها يجب ألا يعتبر جرمـاأو جناية يحاسب عليها تحت مظلة التطرف.

٢- تحويل مسار الشباب المهددين بالانسـياق نحـو التطرفوالتواصـل معهـم واستيعابهم: يتعين تحويل مسار الشباب المهددين بالانزلاقوالانسـياق نحـو التطرف العنيف والراديكاليةّالمؤديين إلى الإرهاب؛عن طريق دليلمحدد يتم من خلاله تقديم الدعم لهذه الفئة- التي من الممكن أن تـؤثر في مـواطنين عاديين وكذلك في أشخاص مهمشين يصعب التواصل معهم -؛لكي تـدرك معنى التطرف العنيف والراديكاليةّالمؤديين إلىالإرهاب ولمراجعة فرضـياّتها وأفكارها السائدة وللتعرف على نقاط التقاطع بين مختلف العوامل ومنها ما يمكن أن يؤديإلى التطرف العنيف ولمعرفة الدور الذي قد تقـوم بـه ولمـن يلجؤون إلى طلب المساعدة.يمكن أن تشمل عمليةّ تحويل وجهة هذه الفئة من الشباب من مسار التطرف العنيف والراديكاليةّالمؤديين إلى الإرهاب العديد من أشكال الدعمعلى غرار توفير مكان آمن والاستشـارة السـيكولوجيةّ والإحاطة وتوجيه الشباب إلى أشكال إيجابيةّ للتعبئة مثـل العمـل المـدني أوالفنون والرياضة.وبهذا يجب عدم معاملة الشباب المُهددين علـى كـونهم إرهابيين محتملين[٦٦].. كما يجب عدم التشهير بهم وتشويه سمعتهم.

٣- مساعدة الأفراد المنحازينللتطرف العنيف والراديكاليةّ وإعادة تأهيلـهم:إذ يجب مساعدة هؤلاء الأفراد على تطوير مهارتهم الثقافية وتطـوير الـتفكير النقدي والتأمل للاستفسار حول جدوى الخطابات المتطرفة والأفكارالمتشددة التي قد تؤثر فيهم وينسافون نحوها. وينبغي أن يعتمد الالتزام والمشاركةُ على تحليل فردي وفصل صريح بين الأدوار وعلى بروتوكولاتلتبادل المعلومـات

بين مختلف الأطراف الفاعلة وخاصة أجهزة الشرطة من أجل الحفاظ على حقوق الأشخاص مع احترام حياتهمالشخصية[٦٧].

٤- الإحترافية ورفع مستوى الوعى الإعلامى بالتطرف: إن خطط مواجهة الفكر الإرهابي المتطرف لن تكون ناجحة دون أن تنتهج الحكومة سياسةإعلامية مبنية على الشفافية، وإستراتيجية إعلامية واضحة في هذه المواجهة. فدون وعي حقيقي بخطورة الحرب الفكرية التي تشنها الجماعات المتطرفة لتفكيك مؤسسات الدولة التي تشكل النواة الصلبة لها "المجتمع – الجيش – المخابرات – الأمن الداخلي" يصبح التعامل الأمني مع قضية التطرفناقلا جزئياً وقاصراً[٦٨]. ويمكن تحديد الدور الإعلامي في محاربة التطرفبكافة أشكاله، ضمن الأسس التالية:

أ. تنسيق السياسات الإعلامية الوطنية بين وسائل الإعلام المختلفة فيما يتعلق بقضايا التطرف والأمن القومي، والتركيز على ما تسببه الأعمال الإرهابية من أضرار فادحة للدولة والمجتمع؛بتدريب العاملين في وسائل الإعلام خاصة مقدمي البرامج التلفزيونية والقائمين على إعدادها على التعامل العلمي مع القضايا المتعلقة بالإرهاب والأمن القومي، بالرجوع إلى مصادر موثوقة قبل نشر أي أخبار تتعلق بالتطرف،وعدم تقديم تحليلات أو آراء تخدم المتطرفين بذريعة الحياد أو حرية التعبير، فلا حياد في مواجهة التطرف والإرهاب والتخريب. كما يجب أيضاً عدم التعامل مع الأحداث الإرهابية المتطرفة على أنها مجرد قصة خبرية أو سبق إعلامي، ولكن يجب أن يتم التعامل معها على أنها عدوان على الدولة والمجتمع المصري. ولن يتم ذلك إلا بتكاتف كافة وسائل الإعلام الوطنية (العامة والخاصة) في تعظيم دور رجال الجيش والأمن في حماية مكتسبات الوطن والمواطن، وضرورة مساندة أفراد القوات المسلحة والشرطة

وتزويدهم بأية معلومات عن الخلايا الإرهابيةالمتطرفة والتجمعات غـير المشروعة والنشاطات المشبوهة التي تمارسها تلك الجماعاتالمتطرفة(٦٩).

ب. الكشف المنتظمعن هوية المطلوبين أمنياً والتنظيمات المتطرفة في وسـائل الإعلام، وعقد لقاءات إعلامية معهم لشـرحخطورة الأفكـار الـتى يطرحونها على عقول الشباب(٧٠). وإبراز الأضرار المباشرة التي تقع على الشباب جراء هذه الأفكار المتطرفة، بإذ تصبح مسألة القضـاء علـى التطرفقضية تخُصّكل شاب وكل مواطن.

ج. وهناك الكثير من الوسائل التي لجأت اليها دولاً كثيرة فى العالم لضـمان الاتصال والتفاهم بين الحكومات ووسائل الإعلام فى استراتيجية واحدة لمقاومة التطرف والإرهاب منها:تدريبات مشتركة بين مثلى الحكومـة ومثلى الإعلام على كيفية التعامل مع الحوادث الإرهابيةالمتطرفة إعلاميا بما يضمن مصالح المجتمع، مثل التدريبات التي حدثت فى جامعة جـورج واشنطن بأميركا، وفي معهد التكنولوجيا في إسرائيل، فقد افتعلوا حادثاً إرهابياً، وأتوا بموظفين من الحكومة ومثلين عن وسائل الإعلام لمحاكـاة الرد الحكومي على الحادث الإرهابي، وكيفية تغطية وسـائل الإعـلام للحدث، والتعليم والتدريب للوصول إلى أفضل استراتيجية تحقق مصالح الطرفين، الحكومات ووسائل الإعلام. كذلك بالآحرى،إقامـة مركـز حكومى للمعلومات عن التطرف يستطيع أن يكون على اتصال دائـم بوسائل الإعلام من خلال خطوط الاتصال، بإذ يوفر السرعة وتسجيل ردود الفعل عند تغطية الحادث الإرهابيالمتطرف بتنسيق كامـل بـين الطرفين، وبذلك يتم التحكم فى أي مادة متشنجة أو مبادرات دعائيـة للتطرف تقدمها وسائل الإعلام فى غفلة منها تحـت وطـأة المنافسـة والحصول على سبق إعلامي(٧١).

د. الإسراع في إصدار ميثاق الشرف الإعلامىالذى نصت عليه خارطـة المستقبل. ويمكن في هذاالسياق أيضاً إبراز خبرات القيادات التاريخيـة للجماعات الإسلامية التى أطلقـت عمليـة المراجعـات الفكريـة في التسعينيات من القرن العشرين[٧٢].

ه. استخدام وسائل الإعلام الافتراضي الجديد المتمثلة في شبكات التواصل الاجتماعي، من قبل الخبراء والمختصينفي توجيه رسائل إعلامية شخصية وموجهة تنشر الفكر المناهض للفكر المتطرف، وتفضح إدعاءاته في كل الوسائل التكنولوجية المتاحة على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، في ظل عصر العولمة والثورة المعلوماتية وتطوراتها المتلاحقـة. كـذلك بالآحرى الاستعانة بمتخصصين معروفين في مجال الجماعات المتطرفـة في ندوات ولقاءات إعلامية في الإذاعة والتلفزيون والصـحف ووسـائل الإعلام الجديد "new media" كـ(مواقع التواصل الاجتمـاعي) وغيرها من الوسائل الاتصالية والإعلامية الحديثة واسعة الإنتشار وذات المصداقية؛ لدحض الفكر المتطرف واجتثاثه من جذوره.

٥- مقاربة الشرطة المجتمعية والتفاعل والتنسيق مع الأجهزة الأمنية بالدولـة في مكافحة التطرفوالوفاية منه:أن الجهود الرامية من قبل الحكومـة المصـرية بمفردها لن تكون قادرة على محاربة التطرفبكافة أنواعهوأشكاله بين مختلـف فئات المجتمع، وعلى وجه التحديدالشباب. وتشير الخبرة الأوروبية إلى أهمية المبادرات المحلية على نحو ما ظهر في خبرة "الشرطة المجتمعية[١]"داخل (منظمة الأمن والتعاون بأوروبا). التي أصبحت تمثّل تكاملا اسـتراتيجيا للأنشـطة التقليدية التي تقوم بها الشرطة. فهي ترتكز على إرساء الشـراكات بـين الشرطة وعموم النّاس تتعاون فيها مختلف الأجهـزة الأمنيـةّ والوكـالات الحكومية والمجتمعات المحلية على فض النزاعات.ولا تغير الشرطة المجتمعية من

الأهداف العامة للشرطة الديمقراطيةّ بل تقدم خطةّ لتحقيق هذه الأهـداف بصفة فعليةّ على أرض الواقع(٧٣). وهذا ما وجدناه في "الحالة الأيرلندية" مع أجهزة الشرطة ومنظومة الشرطة المجتمعية في أيرلندا الشـماليةّ، المملكـة المتحدة. إذ خرجت أيرلندا الشماليةّ من خلاف طغت عليه التوترات بـين أبرز الطائفتين، البروتستانتيين والكاثوليك لجأت خلالهـ بعض المجموعـات وبعض الأشخاص إلى خطط إرهابيةّ متطّرفة ووجدت الدعم المتواصل لـه. وقد ساهم في تأجيج الخلاف قلةثقة المواطنين في أجهزة الشرطة وفي بقيـة مؤسسات الدولة. ولذلك مثلّ إصلاح الشرطة عنصرا أساسـياً في عمليـةّ السلاموفي الانتقال نحو مجتمع آمن. ويشكّل مثال أيرلندا الشـماليةّ دلـيلا واضحا حول الدور الذي يمكن أن تنهض به الشرطةالمجتمعية في استراتيجية شاملة لمكافحة التطرفالعنيف والراديكاليةّالمؤديين للإرهاب وكذلك لدعم ثقة الشرطة فيقدراتها في نطاق يحترم حقوق الإنسان والمبادئ الأساسيةّ لدولـة القانون. فقد أوصى تقرير صدر سنة ١٩٩٩ عن اللّجنة المسـتقلة حـول أنشطة الشرطة بأيرلندا الشمالية ببعث مصلحة جديدةللشـرطة بأيرلنـدا الشمالية (PSNI) لتوجيه أجهزة الشرطة نحو مفهوم الشرطة المجتمعيـة. وتمّ تعريف هذا المفهومكالآتي «العمل مع المجتمع المحلي والشركاء لتحقيـق الأمن وبناء الثقة ودعم السلم بأيرلندا الشماليةّ» وذلك مـن خلالتحديـد المشاكل وإيجاد الحلول لها بالعمل المشترك. هذا وصدر أمر تشريعي يطالب المصلحة الجديدة للشرطة بأيرلنداالشماليةّ (PSNI)«بتنفيذ مهامها بالتعاون مع المجتمع المحلي من أجل ضمان دعمها ومساندتها لها». وتجلت هذهالسياسة في مجموعة من السياسات والإجراءات تم اتخاذها لتسـاعد علـى دحـض الخطابات التي تدعي أنّ دور الشرطة ينحصر في دعـم سـلطة الدولـة. فيمكنحينئذ لقادة المجتمع المحلي الذين كانوا في الماضي يتحاشون التعامل مع

الأجهزة الأمنيةّ أن يساعدوا على فض القضاياوالنزّاعات المحليةّ بصفة مسبقة قبل أن تتطور إلى خلافات حادة. فهم بذلك قادرون على الكشف عن القضايا الجديدة التي من أهمها قضايا التطرف، وبالتالي تحديد وتسهيل التدخلات المناسبة. بالإضافة إلى ذلك وبفضل عمل رجال الشرطة المشترك مع أفراد المجتمعالمحلي وحضورهم الدائم في مختلف أحياء ومناطق أيرلندا الشماليةّ يمكنهم تحديد العناصر المهددة بالانسياق فيالتطرف العنيف والراديكاليةّالمؤديين إلى الإرهاب والحرص على تقديم المساعدة لهم وإنقاذهم من براثن التطرف والإرهاب(٧٤). فهذه التجربة على الحكومة المصرية بالتنسيق مع المجتمع المصري وتحديدا فئة الشباب بتكثيف كافة الجهود الرامية والإحتذاء بتجربة أيرلندا الشماليةّ وتجارب منظمة الأمن والتعاون بأوروبا في مشروع الشرطة المجتمعية وتطبيقها على الوجه الأمثل للمساهمة في الوقاية من التطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب.

٦- مكافحة التطرف العنيف داخل السجون: فقد أثبتت خبرات وتجارب متنوعة الدور الذي أضحت تقوم به السجون في العديد من البلدان الأوروبية والعربية بشكل أقل؛ في مجابهة التطرفداخل السجون التي تعد البيئة الحاضنة والخصبة للفكر المتطرف. ففي ألمانيا انطلقت مبادرة مشاركة الأئمة في مكافحة التطرف، إذ يزور الأئمة والدعاة من رجال الدين المساجد لمقابلة السجناء وتوجيههم ومناقشة معهم كافة القضايا التي تدور في أذهانهم.وهناك في التجربة العربية نماذج مشابهة مثل النظم التي طبقت في السعودية.. وكان من أنجح النماذج الفريدة«نموذج مركز محمد بن نايف للمناصحة والرعاية»،والذي يعتبر من المؤسسات التى استوعبت المتورطين فى الفكر المتطرف، وإعادة تأهيلهمودمجهم فى المجتمع؛ذلك بتصحيح مفاهيمهم الخاطئة عن طريق الاستفادة من برامج المركز المختلفة تركز على الأبعاد

النفسيةوالدينية والفكرية والأيديولوجية والاجتماعية، من قبل مجموعة من الخبراء والمستشارين النفسيين والاجتماعيين، إضافة إلى علماء دين وشريعة، ويشترط اجتيازها قبل الإفراج عنهم وإطلاق سراحهم(٧٥).بينما توجهت التجربة المصرية نحو قيادات تنظيم الجماعة الإسلامية التي أصدرت مجموعة من الكتب تحت اسم "المراجعات"، والتي حاول فيها هؤلاء القادة مراجعة المفاهيم الأساسية للسلفية الجهادية، بما يقوض فاعليتها.وفي مقابل هذا الأسلوب الذي يعتمد على إحلال مفاهيم دينية بأخرى غيرها، جاء المشروع الألماني تحت مسمى"شبكة منظمات مكافحة العنف"، وتتعاون في هذه الشبكة جمعيات أهلية غير ربحية، ويعمل فيها موظفون مسلمون، وتربويون وأخصائيون اجتماعيون ونفسيون، على إدارة برامج تهتم بنزلاء السجون، وتتابع حالاتهم بعد خروجهم.وظهرت مبادرة بريطانية في إطار برنامج تدريبي يخوضه من هم معرضون للخطاب المتطرف، أو من المعنيين بمواجهة التطرف، وهي مبادرة بعنوان "إن كنت مسلما ستكون بريطانيا"، والمبادرة موجهة للبريطانيين المسلمين في سن المراهقة وبداية الشباب.وفي الجانب التونسي، تتولد ذات المشكلة، فقد ازدادت المخاوف من اتساع دائرة التطرف داخل السجون التونسية بعد ثبوت وقوع عمليات استقطاب داخلها وارتفاع أعداد المساجين المتورطين في قضايا إرهابية، وأرجعت المنظمات الحقوقية أسباب ذلك إلى حالة الاكتظاظ التي تشهدها السجون، إذ يختلط السجناء العاديون بالمتورطين في قضايا الإرهاب، وبدأت حملة تهدف إلى إنشاء مكتبات داخل السجون.وقد أطلقت المبادرة التونسية تحت عنوان "من حق السجين أن يقرأ"، وتهدف إلى جمع الآلاف من الكتب وتوزيعها على كافة السجون لحث المساجين على المطالعة وتنمية القراءة من أجل رفع المستوى المعرفي وحمايتهم من كل أشكال التغرير والخداع واستغلال الجهل المعرفي. وذلك

لأن السلطات المختصة وجدت مكتبات السجون تحتوي على كتب ذات محتوى ضعيف وبعضها يدعو إلى التطرف.وفي الغرب وقع تدريب الموظفين في السجون على كيفية مواجهة تطرف السجناء، إذ تعمل المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي بالتعاون مع المندوبية المغربية على تطوير دليل تدريبي حول مواجهة التطرففي مؤسسات السجن، لتمكين العاملين من معرفة تحول السجين نحو الفكر المتطرف[٧٦]. فمحاصرة التطرف داخل السجون، أمر في غاية الأهمية، على السلطات والأجهزة المعنية في مصر أن تعي لهذا وتدرك قيمته؛ ذلك بإستحداث فرق رادعة ومتخصصة تعني بمكافحة التطرف بكافة أشكاله خاصة للعائدين من بؤر التوترلاسيما الحالتين (السورية والعراقية)، وذلك بعد أن تحولت السجون من أداة لردع التطرف ومحاربته إلى ورش لصناعة التطرفوتفريخ الإرهابيين في السجون العربية.هذا بجانب ضرورة التنسيق مع المؤسسات الدينية الرسمية المتمثلة في (مؤسسة الأزهر الشريف) فى الإشراف الدينى على السجون، وعقد لقاءات مكثفة مع السجناء المتطرفينلنشر فيمالاعتدالوالوسطية ومراجعة أفكارهمالهدامة الدافعة للعنف والتطرف؛ لإعادة تأهيلهم فكريا ونفسيا بالتوازى مع التأهيل الوظيفى، بهدف الإسراع بدمجهم فى المجتمع والحياة العامة مرة أخرى وفقا لشروط معينة؛ خاصة أولئك الذين لم يتورطوا فى أعمال متطرفة ضد المجتمع بأفراده ومؤسساته،بدلا من شعورهم بالعزلة والاغتراب المجتمعىالذي يجعلهم بدوره فرسية سهلة للعودة إلى التطرفوالأفكار المتطرفة مرة أخرى، ولكن هذه المرة بأشكاله العنيفة المؤدية للإرهاب.

٧- تكثيف التعاون الإقليمى والثنائي بين دول المنطقة فى مجال محاربة الأفكار المتطرفة:وذلك بغرض بناء القدرات وتبادل أفضل الممارسات لمواجهة التطرفالعنيف بكافة أشكاله، والتصدي لخطر التطرف والإرهاب والجماعات

الارهابية، ونشر التعاونوالتسامح وثقافة الاعتدال ونبذ العنف فى المنطقـة. ويعزز هذاالدور الملموس الذى تقوم به دولة الإمارات العربية المتحـدة فى مجال مكافحةالتطرفوبناء شراكة دولية لمحاربته والتصدي له، وفقا لاستراتيجية دولية موحدة تعالج المسألة على كافة الأصعدة. ففى نوفمبر ٢٠١٣ ، صدر القانون الاتحادي رقم (٧) لسنة ٢٠١٣ الخاص بإنشـاء «مركـز هدايـة الدوليللتميز في مكافحة التطرف العنيف»والذي استضـافته الدولـة في ديسمبر ٢٠١٢م بإمارة أبو ظبي والذيبعدأول "مؤسسة بحثيـة وتطبيقيـة" مستقلة لمكافحة التطرفالعنيف بكافةأشكاله ومظاهره، وذلك من خلال تقديم أنشطة الحواروالتدريب والبحوث، والذي تأسس من خلال "المنتدىالعالمي لمكافحة الإرهاب"[٧٧].والذى يتألف من عشرة خبراء دوليين منهم اثنان من كبار المسئولين الإماراتيين، ودعت وزارة الخارجية، إلى تبنى إستراتيجية دولية واضحة لمواجهة التطرف تصنف الجماعات المتطرفة والإرهابية على أسـاس فكرها ومنهجها وأعمالها القائمةعلى العنف المسلح، ولا تقتصر على مواجهة تنظيم داعش فقط فى سوريا والعراق.ويمكن أن يتم فى هذا السياق إقامـة تحالف مصرى -سعودى -إماراتى ضد التطـرف الفكـرى وممارسـات الإرهاب، وذلك فى إطار رؤيةإستراتيجية لمستقبل النظام الإقليمى العـربي، وتطوير العلاقة ثلاثية الأطراف المستندة إلى وحدة الإدراك بالمصالح المتبادلة والأخطاروالتهديدات المشتركة.ويلزم لضمان فعالية هـذه الاسـتراتيجية المقترحة أن تتم فى ظل سياسة وطنية متكاملة للشـباب تحتضـن الشـباب وتشركهم فى جميعمراحل صياغتها وتنفيذها وتقييمها، وإشعارهم بذواتهم وأن أعلى مستويات السلطة السياسية تثق فيهم وتعمل علـى تمكينـهم فعليـاً دونإقصاء أو قهر اجتماعى من الأجيال الأكبر سناً. ولا يمكن أن تنجح هذه السياسة بدون قيام الدولة بالإسـراع فى خطتـها الاقتصـاديةوالاجتماعية

وضمان أن تتوزع ثمارها على الجميع، وبدون توفير الحد الأدنى من الديمقراطية ومبادئ الحكم الرشيد، وسيادة خطابدينى وسطى مستنير فى ظل مؤسسات أكثر استجابة وانفتاحاً على الشعب(٧٨).

الخاتمة

سعت هذه الدراسة بعد البحث والتحليل والاستقصاء، التعرف على منهجية نشر الفكر المتطرف،والأسباب المقبولية المجتمعية التي تجعل الشباب يعتنقون هذا الفكر وتمديده في مصر، وعلى مدار أربعة مباحث حاولت دراسة استراتيجية نشر التطرف ومدى تأثيره على دور مصر الإقليميفي المنطقة، وكيفية التصدي لها باستراتيجية رادعة وشاملة؛بإذ يؤدي إيرادها إلى تلمس بداية خطى الطريق المفضي لمجابهة ظاهرة التطرففي مصروالقضاء عليها نهائيا. ذلك في ضوء الفرضيات والنتائج التي توصلت إليها، على النحو التالي:

أولاً:أن هذه الدراسة قد أولت المزيد من العناية، للوقوف على منهجية نشر الفكر المتطرف وأسباب المقبولية المجتمعية التي تجعل الشباب يعتنقون هذا الفكر، وإتخاذها منحى مختلفاً بعد قيام ثورتي (الخامس والعشرين من يناير/ كانون الثاني ٢٠١١م، والثلاثين من يونيو/ حزيران ٢٠١٣م)، وذلك من خلال تحليل السياق الفكري والثقافي والاجتماعي والسياسي والاقتصادي، وما يواجهونه من اختلالات في بنيانهم، وما نتج عن الثورة العلمية والتكنولوجية والمعلوماتية، والغزو الأمريكي للعراق، والاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية وضعف البنيان السياسي للسلطة الوطنية الفلسطينية وظهور حماس (المصطنعة والمغذية للتطرف)؛ كونها عوامل تفسر الإنحرافات الاجتماعية والسلوكية والأخلاقية والوطنية، التي سمحت بإنتشار الأفكار المتطرفة وذيوعها بين الشباب، والتي ترسخت بشكلاً جالياً بعد سلسلة الاهتزازات الكبرى والغير مسبوقة التي لم يشهدها المجتمع المصري من قبل، خاصة بعد إقصاء الشباب وشعورهم بالإحباط

بسبب عدم تحقق مبادئ وأهداف الثورتين المصرية وما نادت بهما من عيش، حرية، عدالة اجتماعية، كرامة. من هنا استنتجت الدراسة إن الشخصية المتطرفة ما هي إلا إفراز طبيعي ورد فعل لتلك الإنحرافات والتناقضات التي شهدها المجتمع المصري، والتي شملت على سبيل المثال: انتهاك القواعد التي رسخها المجتمع كقيم اجتماعية والتي كانت تميزه عن باقي المجتمعات الأخر، محاولةً لطمس الهوية الوطنية المصرية، وإظهار العداء المتعمد تجاه ما اعتمده المجتمع لنفسه ولشبابه من أيديولوجيات وعادات وتقاليد؛ والذي تجسد في العزوف بل الخروج عن المشاركة السياسية والاجتماعية، وممارسة أعمال العنف والتطرف على نطاق واسع ضد أبناء الوطن الواحد.

ثانياً: أوضحت الدراسة أن بروز ظاهرة المتطرفين الجُدد وتمددهم بشكل متصاعد وملحوظ في مصر بعد ثورتي ٢٥يناير و ٣٠يونيو، والتي ولدت من جيد – أي ظاهرة المتطرفين الجُدد – من رحم "الفوضى الخلاقة" التي صاغتها الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر/ أيلول ٢٠١١م؛ لتفتيت المنطقة العربية وتشكيل ما يعرف بـ(الشرق الأوسط الجديد). فأثناء مواجهة التنظيم شبه المحكم لمؤسسات الدولة المصرية قبل ثورتيها ظهر العديد من عناصر التيارات الإسلامية المتطرفة والتنظيمات الجهادية، وأيضاً المقاولين السياسيين والإعلاميين. إذ انتشرت أساليب تمددهم الإرهابي المتطرف في مصر بأشكال ومظاهر مختلفة كـ (التطرف السياسي وانتشار التخوين بعودة المكارثية الجديدة، والتطرف الإقصائي وسياسة التنفير للشباب، والتطرف الفكري والتكفير وعدم قبول الاختلاف، والتطرف الديني الطائفي، والتطرف الدموي والتعاطف مع الجماعات والتنظيمات المتطرفة، والتطرف الرياضي المتمثل في روابط الألتراس). كل هذه الأساليب والمظاهر تحمل في طياتها أجندات خارجية تهدف إلى القضاء على مبدأ المواطنة وهدم الاستقرار وإحداث فوضى

بالبلاد، لتفتيت أواصر الكيان المصري وهدم الدولة المصرية، ومنها تفتيت دول المنطقة وتقسيمها إلى دويلات هشة ومنفصلة؛ لتحقيق المخطط الصهيو- أمريكي المتمثل في (الشرق الأوسط الجديد).

ثالثاً: فيما يتعلق بمدى تأثير ظاهرة التطرف على دور مصر الإقليمي في المنطقة، لكونها الدولة الهامة بل قلب المنطقة العربية وما تمثله من ثقل ووزن استراتيجي وأمني في المنطقة، وما تلعبه من دور حيوي أكسبها إلى حد بعيد الكثير من زخمها وهيبتها منذ أمد الزمان. في هذا السياق توصلت الدراسة إلى أنه بالرغم من التراجع النسبي في أهمية الدور المصري الإقليمي وتراجع عناصر ومصادر القوة الاقتصادية لها – أي مصر -؛ نظراً للتوترات التي شهدتها على حدودها الجغرافية مع دول الجوار التي من خلالها انتشرت الجماعات المتطرفة، والتي تصاعدت بشكل كبير خاصة بعد الثورتين المصرية، مما أثرت بشكل نسبي على دور مصر الإقليمي. على الرغم من كل ذلك التراجع، فإن مصر تظل قادرة على ممارسة تأثيرها ونفوذها في المنطقة، فبجانب لما تمتلكه من عناصر القوة البشرية والسياسية والثقافية والجيوبوليتكية والاستراتيجية، بجانب هذا حرصت مصر بشكلاً فاعلاً على طرح نفسها كمنصة انطلاق لمحاربة التطرفالإقليمي والثنائي وكذلك الدولي، من خلال مشاركتها الملحوظة والفعالة في كافة المبادرات والاجتماعات الدولية والإقليمية الداعية لمكافحة التطرف والإرهاب وانتشار الأفكار المتطرفة؛ ذلك لتحقيق دور مصري استراتيجي إقليمي يثبت جدارته في محاربة التطرف والجماعات المتطرفة وأفكارهم الهدامة الدافعة للعنف والإرهاب، مما تستعيد زعامتها دورها الريادي الإقليميكما كان من قبلوالذي تفرضه الحقائق التاريخية والجغرافية.

رابعاً: أقترحت الدراسة استراتيجية وطنية وقائية متكاملة لمواجهة التطرف بكافة أشكاله والراديكاليةّ المؤديين إلى الإرهاب، تنطلق من عدة ثوابت وأحزمة متكاملة

من السياسات والإجراءات العامة الموجهة، بالاستفادة من الخبرات والتجـارب الدولية والإقليمية وأيضا خبراتها الماضية. على أمل أن تتبناها الدولـة المصـرية وتنفذها من خلال مجموعة عمل مختلفة من كافةّ التخصصات والجهات والأجهزة الرسمية وغير الرسمية،والشباب المعتدلين والإعلاميين ذوي المهنيـة، وقيـادات الجماعات الإسلامية المعتدلة، والخبراء والمتخصصين في شؤون التطرف وأيضاً في مجال الطب النفسي، تكون هذه المجموعة معنية بمكافحة التطرف ويتم تشـكيلها لهذا الغرض.

The strategy of spreading extremism and its impact on Egypt's regional role

ABSTRACT

The importance and objectives of the study were an attempt to understand the methodology of disseminating radical thought and the reasons of social acceptability that make young people embrace this thought. It also sheds light on the impact of this phenomenon on the regional role of Egypt and examines the strategic means and standards that the Egyptian state focuses on in immunization and prevention of extremism.

Key Words:Extremism, Social Acceptance, Youth, **McCarthyism**, Rdicalism, Community Policing.

الهوامش والمراجع

(١) العيسوي، عبدالرحمن (٢٠٠٧). ظاهرة العنف بين المراهقين. مجلة الفيصل، الرياض، عـدد (٣٦٧)، مارس، إبريل ٢٠٠٧، ص ص ٧٢ - ٧٣.

(٢) عزوزي، حسن بن ادريس (٢٠٠٤م). قضايا الارهاب والعنف والتطرف في ميزان القرآن والسنة. بحث مقدم للمؤتمر العالمي عن موقف الاسلام من الإرهاب، الرياض، جامعة الملك محمد بن سعود، ص١٣.

(٣) حمزة، محمد(٢٠١٢م). مكافحة الإرهاب والتطرف و أسلوب المراجعة الفكرية. دراسة مقدمة لـوزارة الداخلية ، مصر، ص٥.

(4) Bloder, Chirema,(2006). The Causes of Extremity in Changing World, Canada,Toronto University, P39.

(5) Larson, Richard,(2005). Iditorial Intolerance And Extremism, Canada, Valrian Press, P9.

(٦) عبدالخالق، محمد أحمد (١٩٩٧م). أسس علم النفس. الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ص ٥٠٧.

(٧) فؤاد، عاطف أحمد (١٩٨٨م). الحرية والفكر السياسي المصري. القاهرة، دار الكتاب العربي، ص ٨٤.

(٨) محمود ليلة، علي (١٩٩٥). الشباب في مجتمع متغير: تأملات في ظاهرة الإحياء والعنف. الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ص ٨٧.

(٩) الفخراني، خالد إبراهيم (١٩٩٨). مدى فاعلية العلاج العقلاني النفعالي في مواجهة بعض الاضطرابات النفسية لدى المتطرفين. مجلة الإرشاد النفسي، القاهرة، مركز الإرشاد النفسي، جامعة عين شمس، ص ٢٥٧.

(١٠) عمر، السيد وآخرون (١٩٨١م). موسوعة التنشئة السياسية الإسلامية: التأصيل والممارسات المعاصرة. المعهد العالمي للفكر الإسلامي، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، المجلد الثاني، ص١٠٠٦.

(١١) أنظر: المرجع نفسه، ص١٠٠٦.

(١٢) أنظر: المرجع نفسه، ص١٠٠٧.

(١٣) حجازي، أحمد مجدي (٢٠٠٣). أزمة القيم. مجلة الديمقراطية، القاهرة، الأهرام، العدد (٩)، ص٥٣.

(١٤) سراج الدين، إسماعيل (٢٠١٤). التحدي: رؤية ثقافية لمجابهة التطرف والعنف. الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ص٢٠.

(١٥) زاهر، ضياء الدين (١٩٩٥). القيم والمستقبل، دعوة للتأمل. مجلة المستقبل، التربية العربية، القاهرة، المركز العربي للتعليم والتنمية، العدد (٢)، المجلد (١)، ص٧، ص٨.

(١٦) سراج الدين، إسماعيل. التحدي: رؤية ثقافية لمجابهة التطرف والعنف. مرجع سبق ذكره، ص ص٢٠-٢١.

(١٧) ليلة، علي (٢٠٠٣). الثقافة العربية والشباب. القاهرة، ط١، المصرية اللبنانية، ص ص٣١- ٣٣.

(١٨) سراج الدين، إسماعيل. التحدي: رؤية ثقافية لمجابهة التطرف والعنف. مرجع سبق ذكره، ص٢١.

[1] المكارثيّة (بالإنجليزية: McCarthyism): هي الممارسة التي تقوم على اتهام الناس بوجود صلة تربطهم بالمنظمات الشيوعية دون اثباتات كافية تدعم الادعاء. وقد دعيت باسم جوزف مكارثي (١٩٠٨ – ١٩٦٧) وهو سناتور جمهوري عن ولاية وسكونسين الأمريكية.ادعى مكارثي عام ١٩٥٠، في أوج الحرب الباردة أن ٢٠٥ أشخاص من موظفي وزارة الخارجية الأمريكية هم من المتعاطفين مع الشيوعية وأن ٥٧ آخرين أعضاء في الحزب الشيوعي، تبعت هذا الإعلان حملة هدفها إضعاف الثقة في أعضاء بارزين في الحزب الديموقراطي ومنهم شخصيات محترمةجداً مثل "دين اكسون"=

و"جورج مارشال". وعندما أصبح رئيساً "للجنة الفرعية الدائمة للتحقيق" (١٩٥٣) تكثفت هجماته فوجه اتهامات بحق وزير الحربية،"روبرت ستيفنز"، والعديد من المثقفين والرسميين، أدت نشاطاته إلى خلق "لوائح سوداء" وتم القضاء على الحياة المهنية للعديد من الناس. وبعد أن دان مجلس الشيوخ نشاطاته في ١٩٥٤، هاجم مكارثي الرئيس أيزنهاور ولكن عندها كانت قد ضعفت الثقة بحملته. ومن ثم، يستخدم هذا المصطلح حالياً عندما يقوم شخص ما أو جهة بترهيب الأشخاص ثقافياً.

أنظر في ذلك:

- Barnes, Michael, (2016) "The Cold War Home Front: McCarthyism". http://www.authentichistory.com/1946-1960/4-cwhomefront/1-mccarthyism/.
- See this online dictionary for full definition; http://www.dictionary.com/browse/mccarthyism?s=t.

(١٩) لمزيد من التفاصيل، أنظر: بعد دعوته لتمكين الشباب.. سياسيون لـ «السيسي»: العواجيز برفضون التراجع عن مآربهم فيد أمة. موقعالمصريون، 4 نوفمبر2014 ،متاحعلى الرابط التالي: http://cutt.us/69Qz.

(٢٠) عامر، عادل. دراسة: هموم الشباب المصري من بعد ثورتين. تاريخ النشر: ١٠ أكتوبر ٢٠١٤،متاحعلىموقع:http://www.al-safsaf.com/.

(٢١) التطرف الفكري يصادر الحق في الاختلاف بالمغرب. شبكة مستقبل مصر بالنمسا، تاريخ النشر: ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦م، متاح على موقع:.http://www.mmasr.net/

(٢٢) سالم، أمينة (١٤٣٦). الداوعش في مصر. القاهرة، المكتب العربي للمعارف، ص ص ٢٠٧-٢٠٨.

(٢٣) لمزيد من التفاصيل، أنظر: الأقباط في عهد مرسى. بوابة الحركات الإسلامية، تاريخ النشر: ٢ فبراير ٢٠١٤،متاحعلىموقع:http://www.islamist-movements.com/2290.

(٢٤) لمزيد من التفاصيل، أنظر: تقرير عن: مذبحة الشيعة في زاوية أبو مسلم بالجيزة. المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، ٢٦ يونيو ٢٠١٣،متاحعلىموقع:
http://eipr.org/pressrelease/20131750/26/06/.

(٢٥) الأقباط في عهد مرسى. مرجع سبق ذكره.

(٢٦) نقلا عن: تقرير عن: انماط وأهم احداث العنف في ٢٠١٣: المبادرة المصرية تدعو لمحاسبة عادلة للمسؤولين عن ضحايا أحداث عنف. المبادرة المصرية للحقوق الشخصية،متاحعلىموقع:
http://eipr.org/pressrelease/ 20142121/18/06/.

(٢٧) إسماعيل، محمد (٢٠١٤). خريطة الجيل الثالث من تنظيمات العنف في مصر. مجلة السياسة الدولية،العدد ١٩٨، أكتوبر ٢٠١٤م، متاح على موقع المجلة:http://cutt.us/4XVz.

(٢٨) لمزيد من التفاصيل، أنظر:فرج، محمد (٢٠١٤). بعد ٣٠ يونيو..تحولات وتحالفات النخبة الجديدة في مصر. معهد العربية للدراسات، تاريخ النشر: ٢٦ أغسطس ٢٠١٤م، متاح على موقع:
http://studies.alarabiya.net/.

(٢٩) لمزيد من التفاصيل، أنظر:

- الورداني، يوسف (٢٠١٥). مداخل مكافحة "التطرف" بين الشباب في مصر. سلسلة "دراسات سياسية". بدائل، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة: عدد (١٠)- يناير ٢٠١٥م، ص١٣.
- حسين، عماد الدين (٢٠١٤). هل يقترب الإخوان من داعش؟. العربية، تاريخ النشر: ٢٥ نوفمبر ٢٠١٤ ، متاح على موقع:https://www.alarabiya.net.

(٣٠) لمزيد من التفاصيل، أنظر:الورداني، يوسف (٢٠١٤). العوامل الخمس، لماذا ينضم شباب الإقليم إلى تنظيم داعش. حالة الإقليم، نوفمبر ٢٠١٤، متاح على موقع:.https://www.rcssmideast.com

(٣١) لمزيد من التفاصيل حول أهداف هذه التنظيمات، أنظر: "داحم" و "داهف".. أحدث "دول إسلامية" بـ "حلوان والمطرية" و " الهرم وفيصل". المصري اليوم، تاريخ النشر: ٢٣ أغسطس ٢٠١٤، متاح على الرابط التالي:.http://www.almasryalyoum.com/news/details/ 23

(٣٢) شباب الإخوان يدعون لتدشين الدولة الإسلامية فى مصر وليبيا (دامل). الوطن، ٢ نوفمبر ٢٠١٤م، متاح على الرابط التالي:.http://www.elwatannews.com/news/details/588786

(٣٣) نص تحقيقات النيابة في "قضية العائدون من سوريا"، عمر عبدالخالق: التحقت مع شقيقي بكتائب أحرار الشام وجبهة النصرة التابعة للقاعدة بعد إعلان مرسي عدم ملاحقة المسافرين لسوريا. اليوم السابع، ٢٢ مايو ٢٠١٤، متاح على موقع:.http://www.youm.7com

(٣٤) إسماعيل، محمد. خريطة الجيل الثالث من تنظيمات العنف في مصر. مرجع سبق ذكره.

(٣٥) النعصب الرياضي في العالم... موت ودمار وضياع!. الحياة، تاريخ النشر:٦ أغسطس/ آب ٢٠١٥م،متاح على الرابط التالي:.http://www.alhayat.com/articles/10434149

(٣٦) النعصب.... آفة الرياضة في مصر والعالم. المجلس القومى للشباب، تاريخ النشر: ٣ يناير ٢٠١٢م،متاح على الرابط التالي:.http://taghredat.net/posts/366428

(٣٧) لمزيد من التفاصيل، أنظر:

- عابد، عبدالرحمن (٢٠١٣). ال«هوليغانز» أفسدوا الكرة الإنكليزية.. وال«ألتراس» في مصر دمر الملاعب .. التعصب الرياضي.. كارثة جماهيرية تهدد مستقبل الكرة السعودية. صحيفة الرياض، العدد: ١٦٤٥٢، ١ رمضان ١٤٣٤ هـ - ١٠ يوليو ٢٠١٣م، متاح على الرابط التالي: http://www.alriyadh.com/850787.
- النعصب الرياضي في العالم... موت ودمار وضياع!. مرجع سبق ذكره.

(١)"ألتراس"،"(Ultras) ":هي كلمة لاتينية مشتقة من كلمة ULTRA التي تعني شخصا متطرفا؛ تعني الشيء الفائق أو الزائد، كما تعنى أيضا "المتطرفون"، وتتمثل فى صورة مشجعى الفرق الرياضية،فهي فئة من مشجعي الفرق الرياضية والمعروفة بانتمائها وولائها الشديد لفرقها، وتتواجد بشكل أكبر بين محبي الرياضة في أوروبا وأمريكا الجنوبية، وحديثا في دول شمال إفريقيا. أول فرقة ألتراس تم تكوينها عام ١٩٤٠ بالبرازيل، وعرفت باسم تورسيدا "،" Torcida "،"، ثم انتقلت الظاهرة إلى أوروبا، وبالتحديد إلى يوغوسلافيا، ثم كرواتيا، وبالتحديد جمهور "،"HajdukSplit "،"، الذي كان أول من أدخل هذا النوع.وتميل هذه المجموعات إلى استخدام الألعاب النارية، أو "،"الشماريخ"،" كما يطلق عليها في دول شمال إفريقيا، وأيضا القيام بالغناء، وترديد الهتافات الحماسية؛ لدعم فرقهم، كما يقومون بتوجيه الرسائل إلى اللاعبين. وتقوم هذه المجموعات بعمل دخلات خاصة في المباريات الهامة، وكل ذلك يضفي بهجة وحماسا على المباريات الرياضية، وخاصة في كرة القدم.

وفي عام ٢٠٠٧، شهدت مصر أول ظهور لمجموعات الألتراس، من خلال "،"ألتراس أهلاوي"،" من مشجعي النادي الأهلي، ثم تأسست"ألتراس الفرسان البيض (ultras white knights)"، من مشجعي نادي الزمالك، ثم"التنانين الصفراء (Yellow Dragons)"، من أنصار النادي الإسماعيلي، و"السحر الأخضر"،" (Green Magic) "، من أنصار نادي الاتحاد السكندري، و"،"النسور الخضراء" (Green Eagles) "، من أنصار النادي المصري.

لمزيد من التفاصيل أنظر في ذلك:

- اللبان، شريف درويش و الأشقر، إيمان محمد (٢٠١٦). نمو الظاهرة: جماعات الألتراس.. والعنف في الملاعب الرياضية(١). تقارير المركز العربي للبحوث والدراسات، ٢٠/يناير/٢٠١٦، متاح على الرابط التالي: http://www.acrseg.org/39836.
- الألتراس.. حركة سياسية أم انتماء رياضي؟. البوابة،٠١-١٢-٢٠١٢، متاح على الرابط التالي: http://www.albawabhnews.com/38813 .

(٣٨) لمزيد من التفاصيل، أنظر:

- الألتراس.. حركة سياسية أم انتماء رياضي؟. البوابة، تاريخ النشر: ٠١-١٢-٢٠١٢م، متـاح على الرابط التالي: http://www.albawabhnews.com/38813.

(٣٩) المرجع نفسه.

(٤٠) عوض، شحاته (٢٠١٦). مصر: شباب "الألتراس" والسلطة: أزمة تتسع وحلول غائبة. مركز الجزيرة للدراسات، ١٥ مارس ٢٠١٦م.
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2016/03/160314110505889.html.

(٤١) دراسة أولى من نوعها عن تهديد الألتراس لحركة الحياة في مصر: خلطوا الرياضة بالسياسة.. وانتهجوا العنف.. فانقسم حولهم المصريون. صحيفة روز اليوسف اليومية، تاريخ النشر: ١٥ ابريل ٢٠١٤م.
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2016/03/160314110505889.html.

(٤٢) لمزيد من التفاصيل، أنظر:بدوى، منير محمود (٢٠٠٣). الدور الإقـليمى لمصر: إشكالية المصالح الوطنية أولاً، في: "الدور الإقليمى لمصر فى مواجهة التحديات الراهنـة ". القاهرة:نـدوة مركـز البحـوث والدراسات السياسية- كلية الاقتـصاد والعلوم السياسية – جامعـة القـاهرة، ٢٤ – ٢٥ يونيـو ٢٠٠٣م، ص١.

(٤٣) العناني، خليـل (٢٠٠٤). الـدور الإقـليمى لمصـر.. إلى أيـن؟. الجزيـرة، تـاريخ النشـر: ٠١/٠٣/٢٠٠٤م، متاح على موقع:http://www.aljazeera.net.

(٤٤) المرجع نفسه.

(45) *Katulis, Barian," managing change in Egypt :" Advancing a new U.S policy that Balances Regional security with support for Egyptian political and economic reforms"*, center of American progress, *available,at: http://www.americanprogress.org/wpcontent/uploads/issues/2012/06/pdf/Egypt_change .pdf, Accessed: 23/3/20166.*

(٤٦) لمزيد من التفاصيل، أنظر: عبد السميع، عمرو وآخرون (٢٠١٣). الجوار الحدودي والأمـن القـومي

المصري. المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، القاهرة:تاريخ النشر: ١١ ديسمبر ٢٠١٣، متـاح على الرابط التالي:http://ncmes.org/ar/events/168.

(٤٧) لمزيد من التفاصيل، أنظر: عمروش، عبد الوهاب (٢٠١٥). إدارة التهديدات الحدودية....خـبرات عربية. مجلة السياسة الدولية، القاهرة:المجلد ٥٠، العدد ٢٠١، يوليو ٢٠١٥، ص ص ٣٢-٣٣.

(٤٨) لمزيد من التفاصيل، أنظر: التحالف الدولي: من هم وما دوافعهم. الخليج العربي للبحوث والدراسـات الإستراتيجية، متاح على الرابط التالي:

http://gulfstudies.info/ar/reports/%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B.

(49) The White House Summit on Countering Violent Extremism", Fact Sheet, February 18, 2015. Available, at : https://www.whitehouse.gov/the-press-office/2015/02/18/fact-sheet-white-house-summit-countering-violent-extremism.

(٥٠) رجب، إيمان و ورداني، يوسف (٢٠١٥). الخروج من "الإطار"؟: تزايد أهمية "قضـية التطـرف" في سياسات مصر الخارجية. مجلة السياسة الدولية، تاريخ النشر: ٢٠١٥/٥/٢٧م، متاح على موقع:

http://www.siyassa.org.eg/.

(٥١) لمزيد من التفاصيل، أنظر: حسن، خيري (٢٠١٥). المساعدات العسكرية الأمريكيـة لمصـر ...مـن التجميد للافراج. البوابة، تاريخ النشر: ٢٠١٥/٠٤/١٧م، متاح على الرابط التالي:

http://www.albawabhnews.com/1238380.

(٥٢) لمزيد من التفاصيل، أنظر:

- Foreign fighter total in Syria/Iraq now exceeds 20,000; surpasses Afghanistan conflict in the 1980s, ICSR ,Jan 26, 2015, at : http://icsr.info/2015/01/foreign-fighter-total-syriairaq-now-exceeds-20000-surpasses-afghanistan-conflict-1980s/.
- Google, Our Mobile Planet Smartphone Research", 2012, Google website: https://think.withgoogle.com/mobileplanet/en/graph/?country=eg&category=KEYACT&subcategory=SNET&topic=Q38_1&stat=Q38_1_1&wave=2012&wave=2013&age=all&gender=all&chart_type=bar&active=stat.

في:

رجب، إيمان و ورداني، يوسف. الخروج من "الإطار"؟: تزايد أهمية "قضية التطرف" في سياسات مصـر الخارجية. مرجع سبق ذكره ، كلمة السيد الرئيس عبد الفتاح أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة. الهيئة العامة للاستعلامات، نيويورك: ٢٤ سبتمبر ٢٠١٤، متاح على الرابط التالي:

http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?ArtID=911.

(٥٣) لمزيد من التفاصيل، أنظر: محمد، عبدالعليم (٢٠١٥). حول الدور الإقليمـي لمصـر. الأهرام،العـدد ٤٦٩١٢،١٦ مايو ٢٠١٥،متاح على موقع: http://www.ahram.org.eg/.

(٥٤) حول نص القرار، أنظر: القرار عدد ١٣٧٣ (٢٠٠١) الذي صادق عليه مجلس الأمن بالأمم المتحدة في اجتماعه عدد ٤٣٤٥ المنعقد يوم ٢٨ سبتمبر/ أيلول ٢٠٠١،(2001) RES/1373،متاح علـى الرابط التالي:

http://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?symbol=S/RES/1373(2001)&referer=http://www.un.org/en/sc/documents/resolutions/2001.shtml&Lang=A.

(٥٥) حول نص القرار، أنظر: القرار عدد ١٤٥٦ (٢٠٠٣) الذي صادق عليه مجلس الأمن للأمم المتحدة في اجتماعه عدد ٤٦٨٨ المنعقد يوم ٢٠ يناير / كانون الثاني٢٠٠٣، S/RES/1456 (2003)، متاح على الرابط التالي:

http://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?symbol=S/RES/1456(2003)&referer=http://www.un.org/en/sc/documents/resolutions/2003.shtml&Lang=A.

(٥٦) لمزيد من التفاصيل، أنظر: منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (٢٠١٤). الوقاية من الإرهابومكافحةالتطرفالعنيف والراديكاليةّ المؤديين إليه:مقاربة الشرطة المجتمعية. فيينا - النمسا: فبراير/شباط ٢٠١٤،ص ص٢٤ – ٢٥.

(٥٧) لمزيد من التفاصيل، أنظر: الورداني، يوسف. مداخل مكافحة "التطرف" بين الشباب في مصر. مرجع سابق،ص٢٢.

(٥٨) لمزيد من التفاصيل، أنظر: منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. الوقاية من الإرهابومكافحةالتطرفالعنيف والراديكاليةّ المؤديين إليه:مقاربة الشرطة المجتمعية. مرجع سابق،ص٢٥.

(٥٩) لمزيد من التفاصيل، أنظر:

- عيسى، محمد رفقي (٢٠٠٦). المؤتمر الدولي الأول للأبعاد التربوية لعلاج ظاهرتي الإرهاب والتطرف. الكويت من ٢٦-٢٧ ديسمبر ٢٠٠٥، نشر في:المجلة التربوية، العدد: ٧٩، يونيو ٢٠٠٦، ص٢٦٤، ص٢٦٥.
- منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. الوقاية من الإرهابومكافحةالتطرفالعنيف والراديكاليةّ المؤديين إليه:مقاربة الشرطة المجتمعية. مرجع سابق،ص٣٤.

(٦٠) لمزيد من التفاصيل، أنظر:

- دراسات في التطرف العنيف: معتقدات إيديولوجيات وخطابات. لندن: معهد التغيير ٢٠٠٨، تمّ إعداد هذه الدراسة بطلب من اللجنةالأوروبيةّ.
- منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. الوقاية من الإرهابومكافحةالتطرفالعنيف والراديكاليةّ المؤديين إليه:مقاربة الشرطة المجتمعية. مرجع سابق،ص ص٢٩-٣٠.

(٦١) المرجع نفسه، ص٣٥.

(٦٢) لمزيد من التفاصيل، أنظر:

- مؤشر الإرهاب العالمي.الصادر عن معهد الاقتصاد والسلام، متاح على الرابط التالي:

http://www.visionofhumanity.org/#/page/indexes/terrorism-index.

- ليبارون، ريتشارد (٢٠١١). محاضرة حول: مكافحة الإرهاب: دور وزارة الخارجية الأمريكية في مكافحة التطرف القائم على العنف.معهد واشنطن لسياسات الشرقالأدنى، ١٨ نوفمبر ٢٠١١، متاح على الرابط التالي:

http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/the-state-departments-role-in-countering-violent-extremism.

- ألبكساندر، بونا. دور ألمانيا الجديد في الحرب على الإرهاب. ترجمة: عبد السلام عويد، جريدة

الاتحاد، متاح على الرابط التالى :
http://www.alitthad.com/paper.php?name=News&file=article&sid=31443.
في:الورداني، يوسف. مداخل مكافحة "التطرف" بين الشباب في مصر. مرجع سابق،ص٢٢.

(٦٣) لمزيد من التفاصيل، أنظر: الحاج، حاج أبا آدم (٢٠١٣). نشر ثقافة السلام وآلية التعايش السلميورتق النسيج الأجتماعي. دراسة مقدمة إلى جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيابالتعاون معالهيئـة القوميـة الشبابية الطلابية لناصرة أبيي، السودان: ٢٥/ ٢ / ٢٠١٣م،ص١٦.

(٦٤) سلمان، بارودو (٢٠٠٩). احترام الرأي وقبول الاختلاف. منبر الحرية، السـودان: ٢/ ٣/ ٢٠٠٩م، متاح على الرابط التالي:http://minbaralhurriyya.org/index.php/archives/2640.

(٦٥) أنظر: حقوق الإنسان في تحقيقات مكافحة الإرهاب: دليل عملي لأعوان الشـرطة، فرسـوفيا مكتـب المؤسسات الديمقراطيةّ وحقوق الإنسانبمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا ٢٠١٣، متاح على الرابط التالي: http://www.osce.org/odihr/108930.

(٦٦) لمزيد من التفاصيل، أنظر: منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. الوقاية من الإرهابومكافحـةالتطرفالعنيف والراديكاليةّ المؤديين إليه:مقاربة الشرطة المجتمعية. مرجع سابق،ص٣٥.

(٦٧) المرجع نفسه،ص٣٥.

(٦٨) مواجهة خطر التطرف وفكر الإرهاب في شبكات التواصل الاجتمـاعي.مركـز المزمـاة للدراسـات والبحوث،الإمارات العربية المتحدة – دبي: ٢٥ يوليو ٢٠١٦، متاح على موقع: http://almezmaah.com.

(٦٩) لمزيد من التفاصيل، أنظر: المرجع نفسه.

(٧٠) الورداني، يوسف. مداخل مكافحة "التطرف" بين الشباب في مصر. مرجع سابق،ص٢٤.

(٧١) مواجهة خطر التطرف وفكر الإرهاب في شبكات التواصل الاجتماعي. مرجع سابق.

(٧٢) الورداني، يوسف. مداخل مكافحة "التطرف" بين الشباب في مصر. مرجع سابق،ص٢٤.

[1]يمكن تعريف "الشرطة المجتمعية"بكونها فلسفة واستراتيجية تنظيمية تدعم الجهود التشاركيةّ والتعاونيةّ بين الشرطة والمجتمع المحلي من أجل ضمان النجاعة والفعاليةّ في الكشف عن بؤر الجريمة والوقاية منها وفض مشاكلها والحد من المخاوف المرتبطة بالجريمة ودعم الأمن والسلامة الجسدية والنفسدي للاضطرابات الاجتماعيةّ والانحطاط الحضري من أجل السهر على تحسين جودة الحياة للجميع.
أنظر في ذلك:

- منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (٢٠١٤). الوقاية من الإرهابومكافحـةالتطرفالعنيف والراديكاليـةّ المؤديين إليه:مقاربة الشرطة المجتمعية. فيينا - النمسا: فبراير/شباط ٢٠١٤،ص٥٨.

(٧٣) لمزيد من التفاصيل، أنظر: منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. الوقاية من الإرهابومكافحـةالتطرفالعنيف والراديكاليةّ المؤديين إليه:مقاربة الشرطة المجتمعية. مرجع سابق،ص٥٨.

(٧٤) لمزيد من التفاصيل، أنظر:

- بداية جديدة: عمليات الشرطة في أيرلندا الشماليةّ.اللّجنة المستقلّة الخاصة بعمليات الشرطة بأيرلنـدا

الشمالية، سبتمبر/ أيلول ١٩٩٩، متاح على الرابط التالي:
http://cain.ulst.ac.uk/issues/police/patten/patten99.pdf.

- تقرير اللّجنة المستقلة الخاصة بعمليات الشرطة بأيرلندا الشمالية. التقرير السنوي حول حقـوق الإنسان٢٠١٢،مجلس عمليات الشرطة بأيرلندا الشمالية، ٢٠١٣، متاح على الرابط التالي:
http://www.nipolicingboard.org.uk/human_rights_annual_report_online_version.pdf.
- توينغ، جون آر (٢٠٠٨). التنويع بين الشرطة المجتمعية وحوكمة الأمن بأيرلندا الشمالية.المجلـة البريطانية لعلم الإجرام، المجلّد ٨٤،العدد: ٦، سنة النشر: ٢٠٠٨ ، صص ٧٩٧ – ٧٩٨.

(٧٥) لمزيد من التفاصيل، أنظر: الحسني، عبدالله (٢٠١٣).جهود المملكة في مكافحة الإرهاب: سياسة متوازنة وعمق في المعالجة.صحيفة الرياض، العدد: ١٦٤٨٣، أغسطس ٢٠١٣، متاح على الرابط التالي:
http://www.alriyadh.com/858506

(٧٦) السجون من حاضنة للمتشددين إلى رادعة للتطرف.صحيفة العرب،لندن، العـدد:١٠٢٩٥،تـاريخ النشر:٢٠١٦/٦/٣، ص١٣.

(٧٧) كلمة المندوب الدائم لدولة الإمارات العربية المتحدة لدى جنيف. مؤتمر جنيف للوقاية مـن التطـرف العنيف.جنيف:٨ إبريل ٢٠١٦م،متاح على موقع:https://www.un.org.

(٧٨) لمزيد من التفاصيل، أنظر:

- الإمارات تدعو لإستراتيجية دولية لمعالجة التطرف. الاتحاد، أبوظبي ٥ سبتمبر ٢٠١٤،متاح على الرابط التالي:http://www.alittihad.ae/details.php?id=77096&y=2014.
- الورداني، يوسف. مداخل مكافحة "التطرف" بين الشباب في مصر. مرجع سابق،ص٢٧.